CERMOC
مركز الدراسات والأبحاث
عن الشرق الأوسط المعاصر

والأبحاث في عصر العلوم والاجتماعية
(جامعة القديس يوسف)

... والإدارة العثمانية (٢)

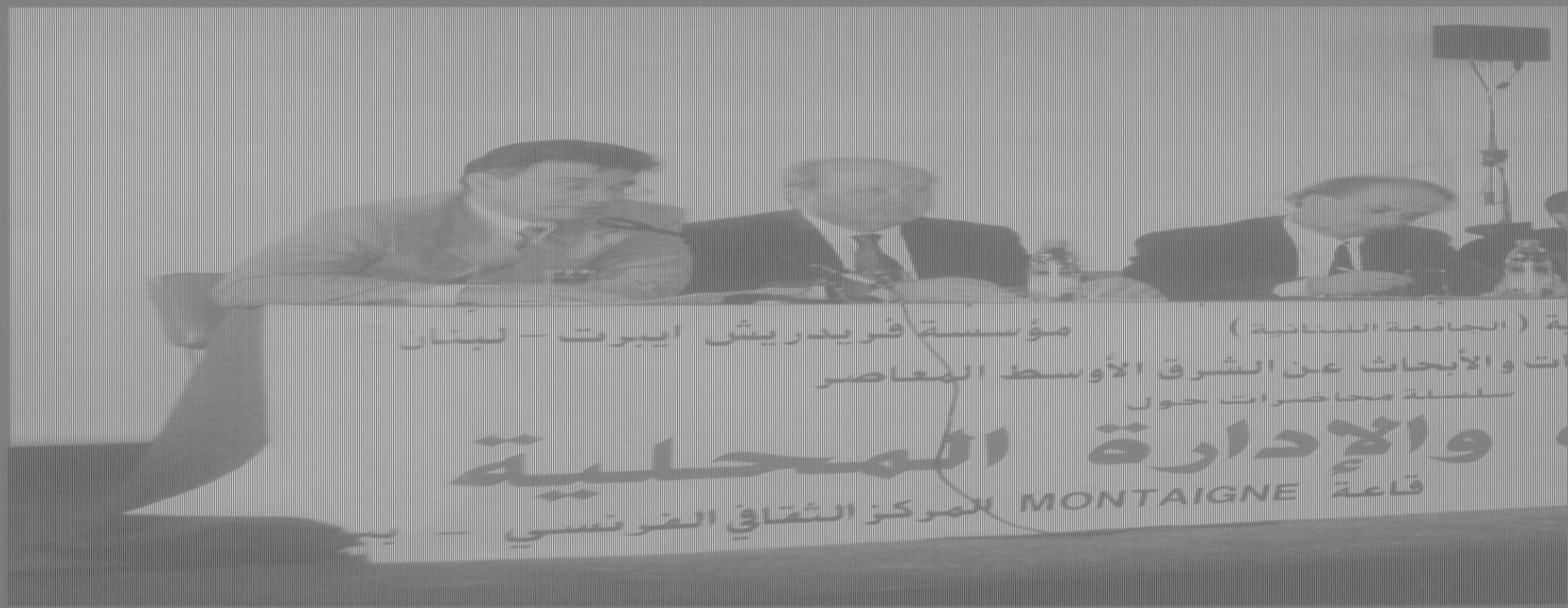

... (جامعة القديس يوسف) بيروت - لبنان
... والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر
... بيروت - لبنان

... والإدارة العثمانية

قاعة MONTAIGNE — المركز الثقافي الفرنسي — بيروت

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

البلديات والإدارة المحلية (٢)

مقدمة

يشكّل هذا الكتيّب الخطوة الثانية التي تجمع بين دفّتيها ثلاثة محاور داخل موضوع " البلديات والإدارة المحلية" في لبنان، والتي بدأت تحت رعاية رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور أسعد دياب بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٩.

ولا ريب أن هذا العمل التوثيقي للمحاور التسع (متى اكتملت)، سوف يكون مرجعاً كبير الأهمية لكل متتبّع لقضايا البلديّات والإدارات المحلّية من باحثين وأساتذة جامعيين وطلاّب وأعضاء مجالس بلدية وناشطين.

وأهمية هذا العمل التوثيقي، أنه يجمع في الوقت نفسه، وفي كل محور تقريباً، تجربة في المحور المخصوص، تغنيها مداخلة أكاديمية في نفس المحور.

وإذا كان هذا العمل التوثيقي، لا يتضمن ـ لسبب لوجستي ـ النقاشات الهامّة التي كانت تدور في كل محور، فذلك لا يقلّل من أهميته لدى القارئ المتمعّن، الذي سوف يلتقط من خلال كل نصّ، وما بين سطوره، تلك الأسئلة وربما الأجوبة التي سادت النقاشات.

وكما الجلسات الثلاث الأولى، التي صدر الكتيّب العائد لها سابقاً، فإنّ هذه الجلسات الثلاث التي يتضمنها هذا الكتيّب، كانت قد استقطبت عدداً من المهتمّين يفوق المئة مشارك في كل جلسة؛ وهو دليل على أهمية التراكم التي فرضتها هذه الجلسات، ودليل على أهمية ما يجري داخلها.

رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية
(الجامعة اللبنانية)
نبيل سليمان

محاور الجلسات

الجلسة الرابعة: ٢٠٠٠/١/١١

المبادرات من أجل مشاركة المواطنين في النطاق البلدي

رئيس الجلسة: الدكتور أنطوان كريم (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت).

المحاضران:

- الأستاذ جان لويس قرداحي (رئيس بلدية جبيل).
- الأستاذ منير بو غانم (مدير سابق لمشروع قدرات ٢١ التابع لـ (U.N.DP.).

الجلسة الخامسة: ٢٠٠٠/٢/٨

البلدية كهيئة إحصائية

رئيس الجلسة: الدكتورة مارال توتليان (مدير عام إدارة الإحصاء المركزي).

المحاضران:

- الدكتور أسعد الأتات (أستاذ الديموغرافيا في الجامعة اللبنانية وخبير لدى الأونيسكو).
- الأستاذ زياد الحمصي (رئيس بلدية سعدنايل).

الجلسة السادسة: ٢٠٠٠/٣/١٤

البلدية كمؤسسة فاعلة في التنمية الإقتصادية

رئيس الجلسة: الدكتور ألبير داغر (أستاذ العلوم الإقتصادية في الجامعة اللبنانية).

المحاضران:

- الدكتور يوسف الخليل (أستاذ العلوم الإقتصادية والمالية في الجامعة الأميركية في بيروت).
- الأستاذ غالب ياغي (رئيس بلدية بعلبك).

الجلسة الرابعة

المبادرات من أجل مشاركة المواطنين في النطاق البلدي

المبادرات من أجل مشاركة المواطنين في النطاق البلدي

جان لويس قرداحي

رئيس بلدية جبيل

في البداية أشكر مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ومؤسسة فردريش إيبرت ومركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، لإعطائهم أهمية لهذا الموضوع.

موضوع النقاش هو المشاركة الأهلية. السؤال الأول الذي يطرح هو لماذا المشاركة الأهلية؟ لماذا السعي للمشاركة الأهلية طالما هناك إنتخابات أفرزت مجلس بلدي ممثل للرأي العام؟ يجب الإجابة على هذا السؤال لأنه الحافز الأساسي للإنطلاق بهذا المشروع، مشروع المشاركة في النطاق البلدي.

أولاً، التواصل بين المجلس البلدي وبين المواطنين. فلو تم إنتخاب أفضل مجلس بلدي، لا يلبث أن ينفصل عن المواطنين إذا لم يكن هناك آلية تواصل مستمرة وتشاور مستمر ويصبح له توجه وتفكير منفصلين عن هموم المواطن. فنحن في عالم يتطور، ولو وضعنا تصوراً في بداية العهد، ربما تتغير بعد ست سنوات أولويات المواطنين، كذلك الهموم تتغير وتتطلب إعادة تصحيح لمسار العمل البلدي المتبع.

من جهة ثانية، الجميع يطمح لوجود هيكلية بلدية تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم وتتيح لهم إمكانية المشاركة في موضوع ما. وبالتالي، المشاركة الأهلية هي نوع من الإستفتاء الدائم للمواطنين لتصحيح المسار أو لتحديد الأولويات وتوجيه العمل البلدي.

ثانياً، المبادئ المعتمدة في العمل البلدي التي تدفعنا للتوجه الى المشاركة الأهلية.

الهدف الأول لأي بلدية هو توطيد الروابط الإجتماعية كما هي الحال في معظم بلدان العالم وخاصةً في البلدان التي تعاني من الشرخ داخل المجتمع الأهلي. ألهدف الثاني هو تفعيل العمل الديمقراطي والممارسة الديمقراطية، فأنا مقتنع أن البلدية هي أهم قاعدة لتفعيل العمل الديمقراطي. ومن هنا نرى أهمية المشاركة الأهلية في توطيد الروابط الإجتماعية وفي تفعيل العمل الديمقراطي.

ثالثاً، هدف البلدية أيضاً هو إطلاق العجلة الإقتصادية، تطوير المشاريع الإنمائية... . أحب أن أضيف هنا أن البلديات وقوانينها المركزية في بعض البلدان مثل فرنسا في الثمانينات كانت الحافز الأساسي لإعادة إطلاق الحركة الإقتصادية وربما تطوير هذه الناحية من العمل قد تكون أساسية في المرحلة التي نعيشها.

لكن للعمل الإنمائي ثلاثة مستويات، هناك الأمور القصيرة المدى وهي الخدمات اليومية، هناك الأمور المتوسطة المدى كمشاريع الـ Infrastucture التي تتطلب دراسة، ثم يستغرق تنفيذها سنتين تقريباً، و الأمور الطويلة المدى وهي مهمة جدا و مرتبطة بالعامل الإنساني، بالعامل الإجتماعي، بالعامل الثقافي، وأيضاً في هذا الإطار المشاركة الأهلية مهمة جدا، لأنه اذا انعدم التواصل بين البلدية وبين المجتمع الأهلي، تُفتقد هذه الحلقة ولا يعود هناك من إمكانيّة للعمل على الأمد الطويل دون مشاركة فعلية للمجتمع الأهلي.

مدينة جبيل ملتزمة بهذه المبادئ وملتزمة بسياسة المشاركة الأهلية على كافة الصعد. كيف تم عملياً السير في هذا الموضوع. عندما باشرنا العمل البلدي، كان هناك ١٥ عضو في بلدية جبيل يمارسون العمل والنشاط البلدي. وقلت في التصور الثاني أننا إذا توصلنا خلال أول سنة عمل إلى إشراك ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص من أهل المدينة بشكل مباشر في العمل البلدي بطريقة أو بأخرى، نكون قد وضعنا العمل البلدي على طريق النجاح بشكل فعلي. أطلقنا عدة برامج وعدة مجموعات عمل، سأوجزها بشكل سريع لكن سأتطرق بالتفصيل الى موضوعين منها.

الموضوعان اللذان سأتطرق إليهما لاحقا في المرحلة الثانية من العرض يتحدثان عن مجموعة متطوعين أي كناية عن مجموعة من شباب جبيل أرادوا أن يحصوا حاجات المدينة ويحددوا الأولويات ويضعوا البرامج ونكون نحن ملتزمين بطروحاتهم بدل أن يلتزموا هم بتوجهاتنا. أي مجموعة قادرة على تشخيص الوضع وطرح الحلول، وتكون البلدية آلية عمل لتنفيذ هذه الحلول بدل أن تكون هي التي تطرح الحلول لمشاكل قد تكون شخصتها هي بشكل خاطئ أو صحيح.

المشروع الثاني الذي سأتطرق له بالتفصيل هو مجموعة الدراسات. وللأسف نجد في بلدنا كثيراً من العمل الخدماتي على المدى السريع والقصير، دون وضع خطة عمل أو دراسات على المدى الطويل. ونظرا لوضع مدينة جبيل الأثري المميز، أقيمت ندوتان حول دراسة مدينة جبيل وتطلعات المستقبل وما الى هنالك... وشارك في هاتين الندوتين أخصائيين من مختلف الإختصاصات...وسأدخل في تفاصيلها وفي تفاصيل الصعوبات التي تواجه هذه البرامج، لأن الأمور ليست دائما بالسهولة التي نتحدث عنها، وعلى سبيل المثال، النوادي البيئية مع المدارس. فجبيل مدينة يقارن عدد سكانها الـ ٣٥ ألف نسمة، وفيها ٧ مدارس تحتوي على ٩٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ طالب من جبيل و سواها. أطلقنا مع هذه المدارس الخاصة والعامة النوادي البيئية لتحسيسهم بأهمية المشاكل البيئية ولمشاركتهم في الحلول البيئية المطروحة من فرز للنفايات إلى تأهيل المعالجة...الخ

ويتضمن المشروع أيضا شقا في التربية المدنية التي نحن بأمس الحاجة إليها. بالطبع في البداية، لاقينا الترحيب والتجاوب لكننا لم نستطع خاصة في القطاع الخاص أن نتوصل الى نوع من الإتفاق الخطي نلتزم نحن به و تلتزم به أيضا تلك المدارس. لماذا؟ لأن المبادرة الفردية لا زالت هي الأقوى في

لبنان فلا أحد يقبل أن تدخل البلدية الى مؤسسته وتساهم في التوجيه وتكون حاضرة دائماً. لقد خضنا هذا المشروع القائم على نوع من الشراكة أو الإتفاق بين البلدية والمؤسسات الخاصة. وكان المهم أن نباشر، أن نتخطى الشكليات وأن نطلق هذه النوادي البيئية ونطال من خلالها أكبر عدد ممكن من الطلاب وأن تشعر المؤسسات أننا ملتزمون حقيقةً بهذا المشروع دون الرغبة في التدخل بشؤونهم الخاصة، لأننا نعمل لهذا البرنامج دون أي خلفية أخرى، لكن الحذر كان موجوداً لأن المؤسسات الخاصة اعتادت على الحذر من مبادرات المؤسسات العامة.

في نفس التوجه، وبما أن جبيل مدينة تراثية، كنا سبق وحضرنا لإطلاق النوادي التراثية، لكن توقفنا عن إطلاق هذا المشروع في الوقت الحاضر نتيجة الحذر الذي واجهنا في المشروع الأول. أردنا النجاح في المرحلة الأولى بشكل فعال وترك فكرة إطلاق النوادي التراثية للمرحلة التالية. وآمل أن نستطيع إطلاق هذه النوادي التراثية في كل البلديات التاريخية والتراثية في لبنان، في بعلبك، في بشري ويمكن العمل على برامج مشتركة حول هذا الموضوع. وأهمية الموضوع هو إشراكهم في توجه هذه المدن التي يؤثر العامل التراثي على مستقبلها.

اللجان التي أطلقتها البلدية بشكل مباشر كاللجان الثقافية، لجان العلاقات الخارجية والتوأمة، أصرينا على إشراك عدد كبير من الأشخاص أصحاب الكفاءات ضمن المدينة في هذه اللجان طبعاً بالإضافة الى وجود أعضاء من المجلس البلدي لتأمين الإتصال بين هذه اللجان والمجلس البلدي.

ودليل آخر على أهمية المشاركة الأهلية، أن أي مشروع يطال فئة معينة من الناس أو أصحاب مهنة معينة فهو يطال حياتهم اليومية ويدخل في أدق تنظيماتها وبالتالي لا يمكن لهذا المشروع أن يستمر وينجح دون قبول وتجاوب المعنيين خاصةً عند الإنتقال لمرحلة تنفيذه على الأرض. مثلاً خطة تنظيم السير في مدينة جبيل قد تخلق أزمة إذا لم يتم التفاهم والتواصل والتجاوب من قبل المواطنين.

وسأتطرق الآن الى المشاكل التي واجهناها فيما يسمى بالإنفتاح العام. للأسف، أقول أن المجتمع مسيس جداً في لبنان فعندما يطرح هذا الموضوع، لا يتم التعاطي معه بشكل موضوعي وعلمي فقط، بل نواجه خلفيات وذهنية أشخاص هدفها العرقلة فقط وهذا ما لم أكن أتوقعه. لا يريدون أن يتم إنجاز أي مشروع حتى لو كان لمصلحة الجميع. وبعد عدة تجارب، فكرت أن مجتمعنا ربما ليس جاهزاً وحاضراً للإستمرار بممارسة المشاركة الأهلية بالشفافية التي نطمح إليها في بلدنا.

أخيراً، أحب أن أمر سريعاً على كل مجموعات الدعم للمشروع. فقد أطلقنا، بالمشاركة مع أعضاء نادي الروتاري، لجنة دعم لمتحف الأسماك المتحجرة لتفعيله كذلك البرامج التي تطرح مع المقعدين أو مع غيرهم فهي أيضاً تفتح الباب للمزيد من التعاون والمشاركة الأهلية.

وهناك طرح آخر للمشاركة في العمل البلدي. اليوم تفتقد البلديات ليس فقط الى الطروحات بل الى الإمكانيات. فقد طرحنا تحويل ساحة مهملة ومليئة بالنفايات الى حديقة عامة وأردنا إطلاقها

من خارج مالية البلدية فأطلقنا حملة تبرع ٢٠٠٠٠ ليرة على الشخص بعد أن حسبنا الكلفة العامة شرط الاّ يزيد المبلغ المتبرع به عن هذه القيمة لخلق مشاركة واسعة ومساعدة البلدية بتنفيذ هذا المشروع. كان هناك تجاوب ولكن أيضاً حذر وإحساس باستحالة المشروع. ولكن بعد تنفيذ المشروع والإعلان عن كلفته في النشرة البلدية وحتى جرد بأسماء الأشخاص المتبرعين، رأى الجميع أن المشروع ناجح وأن التعاون شيء إيجابي.

أما الموضوعان الرئيسيان، اللذان ساهمت البلدية بهما في ميدان مشاركة المواطنين في النطاق البلدي، فهما لجنة المتطوعين من جهة، ومشاركة المهندسين في دراسة المشاريع من جهة ثانية.

اهداف ونشاط لجنة المتطوعين

١-فكرة التأسيس

لقد كان موضوع إشراك المجتمع المحلي في القرار البلدي ملازما للحملة الانتخابية التي واكبت ترشيح فريق العمل الذي ترأسته.

كذلك لقد اتخذ المجلس البلدي قراراً باشراك المجتمع المحلي بكافة شرائحه بالعمل وبالقرار البلديين.

كذلك ساهم في تجسيد الفكرة او في جعلها موضع التنفيذ ٣ عوامل:

- مبادرة من المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي لإرسال طالبة للقيام بتدريبها الميداني في إطار بلدية جبيل. الآنسة ماري كلود بارد / جبيل.
- قبول أحد أفراد المجتمع المحلي بمواكبة هذا العمل ومتابعته. / الآنسة نجوى باسيل.
- استعداد البلدية للتعاون على إنجاح هذه المبادرة.

٢- أهداف اللجنة

- خلق شبكة اتصال وتواصل تقوم على متطوعين من شباب وشابات المدينة تعمل على تأمين التواصل والتفاعل بين البلدية ومختلف سكان الأحياء في المدينة.
- إشراك اكبر شريحة ممكنة من المجتمع المحلي في القرار البلدي من خلال اقتراح المشاريع، الاطلاع على البرنامج البلدي ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج.
- إيجاد اطار عملي لشباب وشابات المدينة يسمح بالممارسة الديمقراطية في العمل البلدي.
- خلق نواة تتحسس العمل البلدي وتتدرب عليه وتمارسه الى جانب المجلس البلدي. (هكذا نساهم في نشر الوعي حول كيفية إدارة المدينة فنؤسس نواة من المجتمع المحلي لتشكل بدورها مجلس بلدي في المستقبل).

٣- كيفية اختيار الأعضاء

- تم وضع لائحة بأسماء ٦٠ شابا وشابة من سكان واهالي مدينة جبيل (شارك في وضع اللائحة أعضاء المجلس البلدي وفريق العمل).
- تمت دعوة هؤلاء الشبان والشابات لاجتماع أولي لشرح فكرة المشروع. تجاوب منهم ٢٦، انطلقنا بالعمل معهم.

٤- تنفيذ أول نشاط للمجموعة

أ- المرحلة الأولى:

- وضعنا في مرحلة اولى (قبل الانطلاق بأي نشاط) لغة مشتركة للتداول بها حول بعض المفاهيم: الديمقراطية والمشاركة في العمل البلدي.
- اقترحنا بعدها إجراء تشخيص سريع لاحتياجات ومشاكل مدينة جبيل كما يعبر عنها اهلها وسكانها. وقد اخترنا هذا النشاط لثلاثة أسباب:
- يسمح بتدريب المتطوعين على تقنيات وأساليب جمع المعلومات وعقد لقاءات مع الأهالي.
- يمكّننا بفترة قصيرة وبكلفة قليلة من التعرف على حاجات وآراء وتطلعات أهالي وسكان مدينة جبيل.
- يعتمد على مشاركة اكبر شريحة ممكنة من المجتمع المحلي بمختلف فئاته ووظائفه وبنقل آرائهم الى المجلس البلدي.

تم تنفيذ التشخيص في دورة تدريبية تناولت كيفية استخدام وسائل وأساليب التشخيص السريع حيث ترافق التدريب النظري بتطبيق ميداني سمح بجمع وتحليل المعلومات التي تم إصدارها في تقرير مفصل. وقد دعمت مؤسسة فريدريتش ايبرت هذه الدورة.

ب- المرحلة الثانية

بعد الانتهاء من هذا النشاط كان لا بد من الإنتقال الى مرحلة جديدة اكثر تأسيسا من المرحلة الأولى.

تميزت هذه المرحلة بوضع هيكلية للمجموعة (امانة سر، نائب رئيس..) وبتخصيص مكان ثابت للاجتماعات وتحديد نهار ووقت ثابتين للاجتماعات التي أصبحت أسبوعية.

وتم الاتفاق مع اللجنة على اختيار المشروع الذي تفضله من بين المشاريع التي وردت في التقرير، وان تقوم بدراسته، وأبدى المجلس البلدي استعداده التام للتعاون في هذا المجال. فاختارت اللجنة مشروع تشجير مدخل مدينة جبيل من جهة الاوتوستراد وهي حاليا تقوم بدراسته وبوضع تصاميم للمساحات المحيطة به.

٥- المهام والأدوار المتوقع ان تقوم بها هذه اللجنة:

- المشاركة في كافة النشاطات التي تقوم بها البلدية في مدينة جبيل.
- الإعلام عن برامج ومشاريع البلدية.
- القيام بدراسات حول هذه البرامج والمشاريع والمشاركة في تنفيذها.
- القيام باستطلاعات رأي دورية حول هذه البرامج والمشاريع.
- تحفيز الناس للمشاركة في النشاطات والبرامج البلدية.
- تنسيق لقاءات تداول بين المجلس البلدي والمجتمع المحلي.
- المشاركة في إنتاج ونشر المعلومات التي تتعلق بإدارة الشأن العام.
- تأسيس نواة لجان أحياء المدينة.

٦- الصعوبات لتي تواكب العمل:

- تجاوب الشباب (٢٦ من أصل ٦٠).
- لم يقتنع الشباب والشابات في المرحلة الأولى بجدية البلدية في هذا العمل وخاصة من ناحية استعداداتها في تلزيمهم مشاريع يقومون بدراستها، وفي امكانية ان تشركهم معها في برامجها، وفي امكانية ان تطلعهم على برامجها ونشاطاتها...
- عدم مثابرة المجموعة خاصة في المرحلة الأولى على اللقاءات.
- صعوبة على مستوى أخذ المبادرة من قبل المتطوعين.
- كيفية بناء المجموعة وتثقيفها في الشأن البلدي.

مشاركة المهندسين في دراسة المشاريع

يشارك القطاع الهندسي في جبيل، بلدية المدينة بتقديم المساهمة في اعداد دراسة شاملة للمدينة. فقد توجهت بلدية جبيل بدعوة الى المهندسين المدنيين والمعماريين في جبيل واصحاب الاختصاص في الآثار والهندسة البحرية، مقيمين في جبيل او عاملين ضمن نطاقها، للمشاركة في اعداد وحضور مؤتمر دولي حول موقع بيبلوس المصنف تراثاً عالمياً من قبل منظمة الاونسكو، وذلك عن طريق اعداد حلقات عمل تتناسب مع ورش العمل الاربعة لهذا المؤتمر وهي: ١- دراسة الواجهة البحرية للمدينة والمرفأ - ٢- دراسة الموقع المصنف تراثاً عالمياً -٣- دراسة تنظيم المدينة وتصميمها، واخيراً ٤- دراسة ادارة الموقع السياحي للمدينة، لاسيما في الجزء القديم منها.

وقد عقد هذا المؤتمر في حلقته الأولى في جامعة دلفت في هولندا في ايار ١٩٩٩ بحضور معالي وزير الثقافة وممثل عن بلدية جبيل وعن وزارة النقل والمديرية العامة للآثار. وفي حلقته الثانية في حرم

الجامعة اللبنانية الاميركية في بيبلوس في تشرين الثاني ١٩٩٩ بمشاركة وزارة السياحة والتنظيم المدني ومركز التراث العالمي التابع للاونسكو وجامعة دلفت والجامعة اللبنانية الاميركية - حرم بيبلوس، بدعوة من بلدية جبيل.

ساهم القطاع الهندسي في اعداد دراسة لكل من ورش العمل الاربعة في اجتماعات دورية تحضيرية تم خلالها عرض المشروع الاساسي وتطوراته والاعمال المطلوبة، ومن ثم توزع العمل بعد اختيار الورشة المناسبة، واعدت كل مجموعة او بعض الافراد دراسة هندسية، معمارية، تنظيمية، اثرية او سياحية استناداً الى دراسات سابقة او تقارير موضوعة من قبل المنظمات الدولية او البنك الدولي او المديرية العامة للتنظيم المدني او الدراسات المعدة من قبل اللجنة الهندسية في بلدية جبيل بالتعاون مع اصحاب الاختصاص في لبنان والخارج؛ بحيث ادت الدراسات السابقة وحلقات العمل خلال ثلاثة ايام من تبادل الافكار وزيارة المواقع الاثرية والسياحية وشوارع المدينة والورش على الارض، الى اعطاء حوالي مئة مشارك في المؤتمر فكرة شاملة عن الواقع الحالي لمدينة جبيل من الناحية الهندسية والتنظيمية والى ابداء الاقتراحات والتوصيات التمهيدية لمناقشتها في فترة لاحقة، خلال ثلاثة اشهر، قبل الدعوة الى الحلقة الثالثة والاخيرة التي يعتمد عليها في اقرار التوصيات النهائية لاعتمادها كمشاريع تقدم الى الادارات المختصة، حيث تسعى البلدية الى اقرارها وتنفيذها ضمن مشروع متكامل للبنى التحتية وتحسين الخدمات في المدينة وتطوير المرفق السياحي والنهوض بالحركة الاقتصادية والاجتماعية، على ضوء استطلاع الرأي والاولويات الآنية التي اظهرها هذا الاستطلاع في قطاعات مختلفة من المدينة، و تنفيذ الاحتياجات التي لم يظهرها هذا الاستطلاع والتي تتناول تطوير المدينة على المدى المتوسط.

كان لمساهمة القطاع الهندسي وكذلك القطاع السياحي والمهني (صيادي الأسماك - المطاعم - الفنادق - والجمعيات البيئية...) في اعداد هذا المؤتمر والمشاركة فيه، وقعاً جيداً في الاوساط المشاركة ولدى الادارات اللبنانية و المنظمات والاجهزة الدولية التي تتابع وتمول الاشغال في جبيل. فمن ناحية المساهمين، كانت فرصة للاطلاع على ما يُدرس ويُقرر لمدينة جبيل من قبل الاجهزة المحلية المختصة ولابداء الرأي فيما تحتاجه المدينة، وعلى صعيد الاجهزة الممولة والمخططة، كانت فرصة لمعاينة مدى جدية المدينة في اعداد الدراسات ومتابعتها والتنسيق بين مختلف الملفات المطروحة والمرتقبة وكان لذلك اثر ايجابي في متابعة التمويل.

التنمية البشرية المستدامة ومفهوم المشاركة والسلطة المحلية

منير ابو غانم
مدير سابق لمشروع قدرات ٢١.

مقدمة:

ظهرت في الآونة الأخيرة ضرورة القيام بتغيرات جذرية في أنماط السلوك البشري وفي نواحي الحياة اليومية لضمان مستقبل آمن للأجيال القادمة. كما ظهرت الحاجة إلى تعديل جذري في خطط التنمية لتتماشى مع التغيرات المطروحة على كل صعيد حياتي وإنساني. فبدأ التغيير العالمي والأفكار والتجارب الحديثة في إطار التنمية البشرية يفرض اتخاذ إجراءات ومبادرات جريئة من قبل المؤسسات المعنية كافة وفي القطاعات المختلفة.

في مقابل ذلك، أدت عشرون عاما من الحرب وفترة أطول من غياب التجديد في إدارات السلطة المحلية إلى تدهور كبير في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإلى ضغط كبير على الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المحدودة أصلاً.

من هنا، إن الاجراءات والتغييرات اللازمة يجب أن تكون بحجم التحديات أي كبيرة وملحوظة وهذا يعتمد على التزام المؤسسات المعنية كافة بالتغيير وبتحمل المسؤولية حيث تبرز ضرورة وضع الأسس والتزام بالمشاركة الفعلية في مراحل التنمية كافة. والسبب في ذلك يعود لعدم قدرة أي قطاع بتحمل أعباء التنمية بمعزل عن مشاركة الآخرين من جهة وبروز مؤسسات في المجتمع المدني تعبر عن شريحة اجتماعية أساسية ولها إمكانية ملحوظة للمساهمة في عملية التنمية من جهة أخرى.

١ – التنمية البشرية المستدامة والسلطة المحلية:

١-١ مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

يبقى مفهوم التنمية البشرية المستدامة مفهوماً حديثاً ومهماً يسعى لتكامل ودمج أهداف السياسات الاجتماعية والاقتصادية بالأهداف البيئية. وقد بدأت أسس هذا المفهوم بالتبلور ساعة لاحظ الإنسان أنه وصل إلى نقطة تحول يعجز معها بالإستمرار بالحياة اليومية دون هدم وتدمير النظم الإيكولوجية الدقيقة التي تحكم وجوده. ويؤدي غياب التنمية البشرية المستدامة أو سوء فهمها إلى تدهور بيئي جسيم يستنزف الموارد الطبيعية وحتى البشرية وبالتالي يدمر العلاقة المباشرة بين حياة الإنسان وبيئته. من هنا، فإن صحة البيئة تعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يتوجب على الإنسان تعلم العيش ضمن إمكانيات الموارد المتاحة وقدرتها على التجدد.

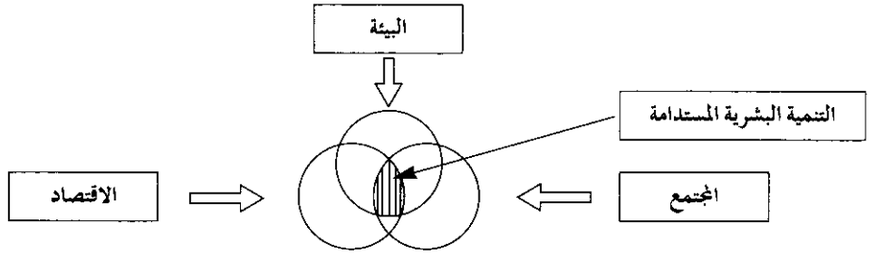

تتوافر ظروف التنمية البشرية المستدامة فقط عندما تلتقي العناصر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية معاً. مما يعني أن ما من إجراء أو قرار يؤخذ بشأن أي قطاع بمعزل عن القطاعات والعناصر الأخرى. فلا يمكن للاقتصاد أن يكون مستديماً، مثلاً، إلاّ إذا توافق مع المعطيات الاجتماعية والبيئية.

ويمكن تحديد أهداف التنمية البشرية المستدامة كالآتي:

- دمج أهداف السياسة البيئية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة اليومية مع الإبقاء والمحافظة على قدرة ووجود الموارد الطبيعية.
- إعطاء أجيال المستقبل القريب والبعيد أقلها الفرص التي تتوفر حالياً.

يجب أن يكون تحقيق التنمية البشرية المستدامة أولوية عالمية وهذا خلاصة مؤتمر "قمة الأرض" الذي عقد في ريو دي جينيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ حيث تم توقيع إعلان مهم سمي "الرزنامة ٢١ Agenda 21". وقد تضمن هذا الاعلان استراتيجية عمل طويلة الأمد لتحقيق ضمان استمرار وديمومة الموارد الطبيعية في القرن الحالي (الواحد والعشرين). وورد في هذا الإعلان تعريف المؤتمرين للتنمية المستدامة التي أتحدث عنها في هذه الوثيقة كتنمية بشرية لأن أصل وهدف أي عملية تنمية هو الإنسان وبالتالي فالتنمية الحقيقية هي تنمية بشرية.

١-٢ التنمية البشرية المستدامة والسلطة المحلية:

إن السلطات المحلية هي مسؤولة حالياً عن مراقبة وصيانة البنى التحتية للصحة العامة ولشبكات مياه الشفة وشبكات الصرف الصحي للمياه المبتذلة ولشبكات الطرق الداخلية وللنفايات الصلبة (في معظم مناطق لبنان باستثناء ما يسمى ببيروت الكبرى بحيث جرى تلزيم هذا الملف إلى شركة خاصة من قبل مجلس الوزراء) والنفايات الصناعية ونفايات المسالخ والمذابح والمداجن ونفايات المستشفيات وباقي النفايات الصلبة. أي أن السلطات المحلية هي مسؤولة عن إدارة مشكلة ومسببات التلوّث وهي مسؤولة عن إدارة المناطق السكنية التي تعتبر أرضاً خصبة لجذور المشاكل البيئية المختلفة. كما تقع عليها مسؤولية مراقبة وجهة استعمال الأراضي والتنمية الاقتصادية المحلية واستحداث الأنظمة والسياسات

البيئية المحلية ومراقبة تطبيق الأنظمة والقوانين التي ترعى شؤون المواطن التنموية والبيئية المختلفة.

من هنا، يقع الجزء الأساسي من مسؤولة إطلاق عملية التنمية البشرية المستدامة على النطاق المحلي، على السلطة المحلية (البلدية) التي بإمكانها أن تدير بسهولة كبيرة أوسع عملية مشاركة أهلية مدنية لتتمكن معها من تحريك الموارد واستشفاف واستجابة حاجات المجتمع بغية ترويج مبدأ التنمية البشرية المستدامة، وذلك كونها (أي البلدية) السلطة الأقرب إلى الناس مهمتها الأساسية إدارة شؤونهم وفق الأنظمة والقوانين ووفق ما يخدم المصلحة العامة للمجتمع. وإذا كان القول بأن الجزء الأساسي من المسؤولية يقع على السلطة المحلية هو صحيح، فهذا لا يعني على الإطلاق تنصل مؤسسات وأفراد المجتمع المدني من هذه المسؤولية المهمة. فتعاون الجميع ضمن أوسع عملية مشاركة ممكنة هو الضمان لوضع الأسس الصحيحة للتنمية البشرية المستدامة وهذا ما يسمى وفق تعبير مؤتمر الريو دي جينيرو الرزنامة المحلية ٢١.

٢- الرزنامة المحلية ٢١

تلحظ وثيقة الرزنامة ٢١ الموقعة في مؤتمر الريو دي جينيرو تطبيقاً لمبادئها ضمن المخططات والاستراتيجيات التنموية للسلطة المحلية ضمن رزنامة محلية تعتمد على الشراكة، وتحدد بأن كل بلدية أو سلطة محلية يجب أن تعتمد إشراك واستشارة المجتمع المحلي كون أن عملية التنمية المستدامة تطال كل قطاعات المجتمع. لذلك، يرتكز التحضير لوضع الرزنامة المحلية على مبدأ المشاركة في أخذ القرار بإشراك المجتمع المحلي المدني والجمعيات غير الحكومية والقطاعين الخاص والعام في هذه العملية.

إن الرزنامة المحلية ٢١ هي مخطط متكامل للتنمية المستدامة تشمل بالإضافة إلى النطاق البيئي، النطاقين الاجتماعي والاقتصادي. يهدف هذا المخطط أن تضع كل سلطة محلية (بلدية) خطة عملها المحلية باعتماد مبدأ المشاركة الذي يجب أن يشمل أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. ولا يمكن عزل الرزنامة المحلية ٢١ عن النشاطات البلدية كونها على تماس متواصل مع النشاطات البلدية كافة. ويجب أن تبنى انطلاقاً من الاستراتيجيات والخطط المتبعة محلياً لتعالج أولاً المعضلات الخاصة بالبلدية كافة ثم المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية. وكون هذه الخطة التنموية المحلية (الرزنامة ٢١) هي لمساعدة البلدية في صلب أعمالها فإن رئيس (رئيسة) المجلس البلدي أو أحد أعضائه بإمكانهم إطلاق الرزنامة، إنما وضع هذه الخطة يجب أن يتم بمشاركة قطاعات المجتمع كافة.

أخيراً، هناك تقريراً تقييمياً لتجربة الرزنامة المحلية ٢١ في مكاتب مشروع قدرات ٢١ في وزارة البيئة وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويمكن لأي كان الاطلاع عليها والاستفادة منها.

في لبنان، جرى اختيار أربعة مواقع نموذجية لإطلاق مفهوم الرزنامة المحلية ٢١ من قبل مشروع قدرات ٣٢ العامل في وزارة البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على الشكل التالي:

■ بلدية برج البراجنة.

■ بلدية جل الديب – بقنايا.

■ بلدية عاليه.

■ بلديات اتحادي بلديات السهل والبحيرة في البقاع الغربي.

إن التجربة بحد ذاتها غنية جداً ولكنها ليست الأولى في لبنان على صعيد إطلاق الشراكة في التخطيط المحلي التي كانت في معظم الأحيان والحالات نتيجة طارئة عينة كمكافحة آثار الكوارث الطبيعية أو إطلاق برامج سياحية ضخمة محلياً كالمهرجانات الصيفية أو معالجة واستيعاب آثار العدوان الإسرائيلي في كثير من المرات. فجاءت الشراكة عبر تشكيل لجان محلية ممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة هدفها إدارة أزمة ما أو عملية تنمية مميزة. وبقيت معظم هذه التجارب مقتصرة على المدّة الزمنية المحددة المرتبطة حكماً بالسبب الذي تشكلت من أجله هذه اللجان.

وهذا خير دليل على أن الشراكة أتت نتيجة حاجة حتمية للتعاون في سبيل مصلحة عامة وفي ظروف غير عادية، وهي أي الشراكة لن تستعمل وسيلة إلا إذا اقتنع جميع الأطراف وخصوصاً المجالس البلدية بأهميتها وجدواها.

أما في البلديات التي عمل عليها مشروع قدرات ٢١ فجاء تنفيذ العمل على درجات متفاوتة والنتيجة أكسبت العاملين بهذه المبادرة من المجتمع المحلي كما من وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرات ودروس عديدة لعل أهمها هو أن المشاركة والشراكة بين مؤسسات المجتمع كافة هي وسيلة أساسية لنجاح أي تخطيط وأي عمل وبالتالي هي ليست هدفاً على الإطلاق. ولعل أهم من اعتماد المشاركة والشراكة كوسيلة كان التركيز على وضع آلية لهذه المشاركة اكثر من التركيز على إعداد الرزنامة المحلية ٢١. فالآلية بحد ذاتها تضمن الاستمرار والاستمرار في الشراكة والمشاركة هو الوحيد الكفيل بالوصول إلى تنمية بشرية مستدامة.

٣- مفهوم المشاركة

إن أحد أهم ركائز الرزنامة المحلية ٢١ أو خطة العمل التنموية للوصول إلى تنمية بشرية حقيقية ومضمونة الاستمرار، هو اعتماد مبدأ المشاركة بالإضافة إلى بناء قدرات المعنيين لرفع مستوى هذه المشاركة، ومن ثم جمع المعلومات ونشرها لاغناء المشاركين والشركاء والاستفادة القصوى من تجارب الآخرين الإيجابية وتجنب المشاكل التي صادفت الغير في تطبيق إجراءات مماثلة لتلك المنوي اتخاذها.

إن مبررات اعتماد مبدأ المشاركة أساسا في عملية التنمية البشرية كثيرة مما يتطلب فهم واتفاق حول الأهداف العامة لهذه المشاركة وتكريس فريق عمل كامل أو موسع من مجموع القطاعات الخاصة وغير الرسمية العاملة في ذات النطاق. فالمسؤولية مشتركة وهي تقع على عاتق الجميع مشاركين

مجتمعين لتوحيد الآراء والجهود أو على الأقل محاورين منسقين لنشاطات كل منهم وبالتالي المساهمة جزئياً في تطوير الرزنامة المحلية ٢١ واهم نتائجها خطة العمل التنموية. إن تأمين مشاركة الجميع هي على درجة كبيرة من الأهمية للأسباب التالية:

■ إن مصالح المشاركين تتاثر بشكل مباشر وغير مباشر بخطة التنمية المحلية المقترحة.

■ غالبا ما يملك المشاركون معلومات مهمة وموارد تقنية ضرورية لوضع وتنفيذ خطة عمل تنموية ناجحة.

■ غالبا ما يسيطر المشاركون أو على الأقل يؤثرون على الأدوات والسياسات والوسائل الضرورية لتطبيق خطة العمل هذه.

باختصار، إن المشاركين أفرادا ومؤسسات قد يكونوا طرفا في مشاكل التنمية، لكنهم في الوقت نفسه طرفا أساسيا في حل هذه المشاكل.

ومن خلال تجربة البلديات اللبنانية التي كانت جزءاً من مشروع قدرات ٢١ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة) ظهر وكأن مبدأ المشاركة في التنمية هو طريقة جديدة في أخذ القرارات. في البداية تخوف البعض من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المعنية من أن هذه الطريقة قد تؤدي إلى تحجيم سلطتهم أو قد تشكل إشارة خاطئة للخصوم المحليين مما قد يؤدي إلى تطوير الحالة الاعتراضية التي يشكلها هؤلاء إلى ما يؤذي المجلس البلدي وخططته المرسومة في حين أن مبدأ المشاركة هو غير ذلك جملة وتفصيلا.

فتخطي اعتبار مبدأ المشاركة مبدأ يساهم في تعميم التجارب الديمقراطية لاشراك المجتمع في كل ما يتعلق بالمستقبل، إلى ارتباط جدوى هذا المبدأ بالنتائج غير المباشرة التي تنتج عن اعتماده على الشكل التالي:

■ المشاركة تعطي سلاحا للمجلس البلدي بأن ما يقوم به هو نتيجة حاجة المجتمع التي عبر عنها جيدا خلال ممارسة المشاركة.

■ المشاركة تؤمن للمجلس البلدي موارد بشرية وغير بشرية أساسية مجانا لتنفيذ ما يجب على البلدية القيام به من خدمات عامة.

■ المشاركة تؤمن القاعدة الشعبية الحاضنة للمجلس البلدي وتعطي المواطن صورة إيجابية عن المجلس البلدي.

■ المشاركة هي وسيلة مهمة لاستطلاع رأي المواطنين والمجتمع بأي موضوع تعمل عليه البلدية.

■ المشاركة تؤمن التواصل مع المؤسسات والأفراد في المجتمع وبالتالي تخفف حدة التنافس والتضارب الناتج عن قلة التواصل.

■ المشاركة تعطي فرصة للمؤسسات المختلفة لإيصال آرائها وبرامجها إلى الخطة التنموية المحلية.

■ المشاركة تؤمن للمؤسسات المختلفة التواصل مع موارد بشرية وغير بشرية لتنفيذ برامجها.

■ المشاركة تؤمن فرصة للمؤسسات والأفراد المهتمين للانخراط بالعمل التنموي تخطيطا وتنفيذا ومراقبة.

في الختام، لا بد من تسليط الضوء على اعتماد مبدأ المشاركة والشراكة في معظم البرامج التنموية الممولة خارجيا في لبنان، وحتى تلك الممولة من بعض وزارات الدولة مؤخرا. وبدا أن غاية كل مشروع تنموي هي إطلاق شراكة بين مؤسسات المجتمع وليس التنمية البشرية مباشرة. وبدت المشاركة وسيلة ليس للتنمية البشرية بل للحصول على أموال المانحين ومنظمات الأمم المتحدة وبرامج التمويل الدولية. وتستعمل كما يستعمل (الجندر Gender) وتطوير دور النساء في المجتمع وتطوير فرص العمل وسيلة للممولين وإضفاء صورة جيدة لها. وهذا ليس بالأمر الغريب وهو إيجابي إلى حد ما شرط الاّ يتحول وسيلة دائمة للمؤسسات المختلفة، بل يجب أن يتحول إلى نهج تقتنع به المؤسسات لضرورة الوصول إلى تنمية بشرية شرطها الأساس مشاركة المجتمع بكل كياناته. هذا من جهة المؤسسات المستفيدة، أما من جهة الممولين ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الداعمة تقنيا وماديا لمشاريع التنمية، فقد نظر إلى المشاركة كوسيلة للوصول إلى الأفضل بينما عملت البرامج بحماسة واضحة لاعتماد مبدأ المشاركة دون الأخذ بعين الاعتبار القدرات الأخرى المتأثرة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية كتلك المتعلقة بالفقر مثلا. فجرى في بعض الحالات تعليم الفقراء والمعوزين على كيفية وأهمية مشاركتهم في التخطيط البلدي تحت حجة الوصول إلى التنمية البشرية المستدامة دون النظر إلى الإمكانية الاجتماعية لهؤلاء على ذلك.

والمشاركة عبر اللجنة المحلية لا يجب، بأي شكل من الأشكال، أن تكون عبئاً على أعضائها بل يجَب أن تنطلق من الحاجة الأساسية لها. ولعل أهم ما يؤثر في عملية المشاركة هو الفقر، فلا يمكن الطلب من مؤسسة محلية تستنزف طاقاتها كافة على قسم من المجتمع دون تمكنها على الإطلاق من تلبية الحد الأدنى من حاجاته، أن تشارك في التخطيط البلدي. أكثر من ذلك، لا يمكن الطلب من احد المشاركة إذا لم يتوفر الحد الأدنى من الموارد المالية وغير المالية التي بإمكانها أن تساهم في تنفيذ أو على الأقل ببدء تنفيذ ما يتفق بشأنه المشاركون.

إن الغاية الأساسية لأي عملية تنموية هي الإنسان، فكيف إذا كان المقصود بهذه التنمية بأن تكون بشرية ومستدامة. فعلى القائمين والمشجعين عليها أن ينطلقوا من الحاجات الحقيقية للإنسان واعتماد الأساليب الأفضل لتأمين حاجاته عبر المشاركة أو عبر تنمية قدرات مؤسساته وهذين مفهومين غير قابلين للانفصال.

الجلسة الخامسة

البلدية كهيئة إحصائية

مرال توتليان

مدير عام إدارة الإحصاء المركزي

تُقيّد المركزيةُ ذاتِ الهرميةِ الصارمة النظامَ الإداريَّ في لبنانَ. ما يحصرُ صلاحياتِ السلطاتِ المعنيةِ بتنفيذ أعمالِها ضِمن الإطارِ الجغرافيِّ والمناطقيِّ الذي يقيّدُها. ويُستثنى من هذه القاعدةِ اللامركزيةُ الإداريةُ المتجسدةُ بالبلدياتِ.

وتتمتّعُ البلديات بالشخصيةِ المعنويةِ وبالاستقلالِ الإداريِّ والماليِّ عن إدارةِ الدولةِ. وكلُّ ما يخرجُ عن هذه الاستقلاليةِ هو بمثابةِ جزءٍ من مهامِ الإدارةِ العامةِ التي تقومُ بدورِها في المناطق على صعيدِ الشأنِ العامِ الذي يُسهم في التنميةِ والتطويرِ بواسطةِ هيئاتٍ محليةٍ منتخبةٍ.

ويستدعي موضوعا التنميةِ والتطويرِ ركيزةً مهمةً ألا وهي التخطيطُ الذي يتطلبُ معرفةً شاملةً بكلِّ المعطياتِ والإحصاءاتِ الموجودةِ في لبنانَ.

ومن خلالِ نظرةٍ موضوعيةٍ إلى وظائفِ ومهامِ المجلسِ البلديِّ بسلطتيهِ التقريريةِ والتنفيذيةِ، تَظهرُ لنا جلياً أهميةُ دورِ الإحصاءِ في العملِ البلديِّ سواءَ كان ذلك على صعيدِ وضعِ التصاميمِ أو على صعيدِ اتخاذِ القراراتِ.

لذلكَ، يجبُ تفعيلُ التعاونِ بينَ المجالسِ البلديةِ وإدارةِ الإحصاءِ المركزيِّ للتوصلِ إلى إجراءِ مسوحاتٍ إحصائيةٍ ولا سيما فيما يتعلقُ بالشأنِ العقاريِّ والتجميليِّ والبيئيِّ والسلامةِ العامةِ والتربيةِ والمجالِ الماليِّ والاقتصاديِّ والنقلِ الذي نصَّ عليهِ المرسومُ الاشتراعيُّ رقم ١١ تاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٩.

النص القانوني	واجبات البلدية الإحصائية في التربية و النقل
١- مراقبة النشاطات التربوية وسير العمل في المدارس الرسمية والخاصة وإعداد تقارير إلى المراجع التربوية المختصة.	١- الإسهام في إحصاء تجهيزات المدارس ضمن نطاق بلدي بالتعاون مع الهيئات المختصة.
٢- تنظيم النقل بأنواعه وتحديد تعريفاته عند الاقتضاء ضمن النطاق البلدي.	٢- تحديد خطوط السير في كل بلدة وإحصاء وسائل النقل المتاحة وتحديد تعريفة النقل الخاصة بكل نطاق بلدي.

النص القانوني	واجبات البلدية الإحصائية في المجال المالي والاقتصادي
١– قروض البلديات والهبات.	١– إحصاء القروض والهبات المقدمة لكل بلدية واحتساب قيمتها ونسبتها المئوية من القيمة الإجمالية لموازنة البلدية.
٢– مراقبة الاتجار بالمواد الغذائية وتسعيرها على أن لا يتعارض ذلك مع التدابير والقرارات التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة.	٢– تقرير دور الرقابة على الأسعار التي تمارسها وزارة الاقتصاد.

النص القانوني	واجبات البلدية الإحصائية في السلامة العامة
١–إسعاف المعوزين والمعاقين ومساعدة النوادي والجمعيات وسائر النشاطات الصحية والاجتماعية والرياضية والثقافية وأمثالها.	١– الإسهام في إحصاء النوادي والجمعيات وسائر النشاطات ومعرفة عدد المعوزين والمعاقين المصرح عنهم ضمن النطاق البلدي.
٢–اتخاذ التدابير المتعلقة بقمع التسول وبشأن المجانين الذين يهددون الآداب أو سلامة الأشخاص والأموال.	٢– الإسهام في إحصاء المتسولين والمجانين ضمن النطاق البلدي ووضع سياسة اجتماعية متكاملة لحماية هؤلاء الأفراد.
٣– توزيع المساعدات اللازمة لإعانة ضحايا الآفات والنكبات كالحريق وطغيان المياه والأمراض الوبائية السارية.	٣– إحصاء الآفات والنكبات كالحريق وطغيان المياه وأعداد المتضررين منها.
٤– الاهتمام باتخاذ وسائل الوقاية من الحريق والانفجار وطغيان المياه كتنظيم مصلحة المطافىء ومراقبة الأماكن التي تخزن فيها المواد الملتهبة والمتفجرة والمحروقات وتحديد كميات هذه المواد التي يجوز لهذه الأماكن تخزينها والأمر باتخاذ وسائل الرقابة الواجبة عليها.	٤– إحصاء عدد المطافىء وتنظيمها ودرس السبل الآيلة لإخماد أي حريق قد يطرأ على المساحات الخضراء خلال فصل الصيف للحفاظ على الثروة الحرجية في لبنان.

النص القانوني	واجبات البلدية الإحصائية البيئية
١– البرامج العامة للأشغال والتجميل والشؤون الصحية ومشاريع المياه والإنارة.	١– إحصاء مشاريع الأشغال التي تنفذ ضمن النطاق البلدي لمقارنتها مع البلدات الأخرى في تحقيق الإنماء المتوازن.
٢– رفع الأنقاض والأقذار.	٢– إحصاءات البيئة نظرا لما يحتله هذا البند من أهمية.

النص القانوني	واجبات البلدية الإحصائية العامة
١– يمكن إحداث بلدية جديدة في المدن أو القرى التي يزيد عدد الأهالي في الأماكن الجامعة المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية على ٣٠٠ شخص.	١– الإسهام في إحصاء سكان كل النطاق البلدي.
٢– طلبات رخص واستثمار المحلات المصنفة.	٢– إحصاء عدد هذه المحلات المصنفة وديمغرافيتها ضمن النطاق البلدي بشكل دوري ونوع كل محل ومساحته ونشاطه الاقتصادي.
٣– الترخيص بالإعلان.	٣– إحصاء عدد لوحات الإعلان في الطرقات الخاصة بالنطاق البلدي وإحصاء التمريرات الإعلانية الخاصة بكل سلعة أو خدمة في وسائل الإعلام وذلك بصورة شهرية.
٤– الرسم على احتراف المهن بالتجول.	٤– إحصاء عدد البائعين المتجولين ضمن النطاق البلدي والإسهام في تنظيم عملهم.

النص القانوني	واجبات البلدية الإحصائية العقارية
١– تخطيط الطرق وتقويمها وإنشاء الحدائق والساحات العامة ووضع التصاميم العائدة للبلدية والمخطط التوجيهي العام بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني.	١– إحصاء عدد الشوارع الموجودة ضمن النطاق البلدي دوريا ووضع تصاميم الطرق والمساحات العامة القيام بتحديد واضح للدوائر العقارية.

النص القانوني	واجبات البلدية الإحصائية العقارية
٢- الموافقة على اعتبار الطرقات الناتجة عن مشروع إفرازي والتي يستفيد منها أكثر من ستة عقارات لمالكين مختلفين كالأملاك البلدية والتي يحق للبلدية إجراء الأشغال عليها.	٢- إحصاء العقارات والأملاك المفرزة وغير المفرزة والمشاع ضمن كل نطاق بلدي.
٣- هدم المباني المتداعية وإصلاحها على نفقة أصحابها.	٣- إحصاء المباني المهدمة والإسهام في تحضير ديمغرافية المباني في كل نطاق بلدي بصورة دورية.
٤- إعطاء رخص البناء ورخص السكن وإفادات إنجاز البناء لإدخال الماء والكهرباء والهاتف بعد موافقة الدوائر الفنية المختصة.	٤- إحصاء رخص البناء وإفادات السكن والإمدادات الخاصة بها بصورة دورية.
٥- التوقيف عن البناء بناء لطلب المتضرر.	٥- إحصاء الأبنية التي قد تحدث ضررا.

دور الإحصاء في تطوير عمل الإدارة المحلية

أسعد الأتات
استاذ الديموغرافيا في الجامعة اللبنانية وخبير لدى الاونسكو

تهدف محاضرتنا هذه إلى تقديم بعض الأفكار، التي تحمل بين طياتها وجهة نظر حول أهمية دور الإدارات المحلية، بخاصة البلدية منها، في حياة المواطنين، سواء على صعيد تقديم الخدمات أم على صعيد التنظيم والتخطيط. وان هذا الدور لا يمكن له أن يتحقق، فيما لو توافرت إرادة الهيئات التي تدير هذه الإدارات في تحقيق ذلك، ما لم تتم الاستعانة بالإحصاء، باعتباره الركيزة الضرورية والوحيدة التي تتيح الإمكانية لذلك. ولا نبغي من هذه المحاضرة مقاربة الموضوع من كافة جوانبه وإنما إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب بهدف استثارة النقاش وتحفيزه.

لمحة تاريخية

منذ خمسة أسابيع شهدنا أفول الألفية الثانية من التاريخ الميلادي، وقد شهدت هذه الألفية أحداثاً هامة على أكثر من صعيد تم توصيفها على الوجه التالي: الثورة الصناعية، الثورة العلمية، الثورة في ميدان الطب، الانفجار الديموغرافي، والثورة التكنولوجية، وآخرها الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات...، ويرى أحد علماء الإحصاء الفرنسيين جيرار كالو (Gerard Calot) إن إحدى سمات القرن العشرين ذلك التطور الحاصل في ميدان الإحصاء. فجميع الشؤون الحياتية وتطورها باتت مرتبطة بالإحصاء، بحيث أن الثقافة الإحصائية أصبحت عنصراً من عناصر الثقافة العامة في المجتمعات البشرية حتى في البلدان النامية، أو في وطننا لبنان، الذي يتجنب إجراء إحصاء شامل لسكانه المقيمين على أراضيه، وهو حالياً البلد الوحيد في العالم الذي لا تجر فيه إحصاءات سكانية.

وان تطور العلوم، أو بالأحرى تطور الميادين العلمية والمعرفية، سواء على مستوى العلوم الإنسانية أو الطبيعية والتكنولوجية والاتصالات، لا تتطور إلا بتناغم فيما بينها، بحيث ما إن يتطور أحدها حتى وينسحب هذا التطور عاجلاً أم آجلاً على غيرها.

إن الإحصاء (بالمفرد) يعنى بالتقنيات وبالطرق التي تسعى إلى تجميع والى تقديم وتحليل المعطيات الكمية، ومن ثم إلى استخدام هذه المعطيات في اتخاذ قرارات حيال المواضيع ذات العلاقة بها، فالإحصاء هنا منهج من مناهج البحث العلمية، بحيث أنه يستخدم لغة الأرقام والأعداد في دراسة الظواهر. وبالتالي، إذا كانت المعطيات الرقمية، أي الإحصاء (بالجمع)، أو بالأحرى الإحصائيات، غير دقيقة نتائجها، او لم يتم تقديمها بالشكل الصحيح، يمكن أن تسبب أخطاء جسيمة في التقرير وفي التقدير أيضاً.

فالإحصاء يقوم إذاً على المعرفة العددية. فهناك تلازم بينهما مع أولوية واضحة للعدد لأنه يشكل مصدر الإحصائيات وأساسها. فوجود الإحصاء مرتبط بالعدد نفسه، وان خط التطور البشري المتمثل بنشوء حضارة المدن قبل قرابة ستة آلاف عام، حيث اتسمت بظاهرة نمو المراكز السكانية ومخزونات الثروات الضخمة والمنتوجات الزراعية وبتطور بارز في بعض المجالات الحياتية الأخرى: كالتجارة والملاحة وتخطيط المدن والحروب، كلها حاجات حتمت نشور المهارات الرياضية مثل الحساب والجبر والهندسة وعلم المثلثات، وهذه جميعها ارتبطت بالعدد وباستخداماته، فلولاه لما تم نشوءها. وانطلاقاً من هذا الترابط بين خط التطور البشري والعدد، كانت الضرورة لاختراع كتابة الأنظمة العددية المعقدة. وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الخط من التطور كان موجوداً خارج أوروبا في سومر وبابل والصين والهند وشبه الجزيرة العربية، لأن أوروبا التي تتمتع بذروة التطور حديثاً، كانت لا تزال قابعة في غياهب التخلف نتيجة قصورها في التعامل مع العدد، فخلّف اليونانيون خوفاً بين شعوب تلك القارة في التعامل مع الأعداد باعتبارها كائنات شبه مقدسة لها علاقة في عملية الخلق نفسها، فأبعدوها من المعاملات والتحليلات اليومية وأحاطوها بهالة من الدين ومن الفلسفة، إذ اعتبرت بشكل عام رعباً خرافياً. واستمر هذا الوضع في أوروبا زهاء ألفي سنة، و لم تصبح المعرفة العددية في متناول العلماء الغربيين إلا بفضل النهضة العلمية العربية، تلك النهضة المستندة بترجمة العلوم من اللغات الأخرى ومن ثم من العربية الى اللاتينية، مما أتاح للشعوب الأوروبية فرصة الاطلاع عليها. وإنطلاقاً من هذه المعرفة انطلقت حركة معرفية ناشطة في ميدان الرياضيات والحساب، قائمة على العدد، فبرز عباقرة أمثال نابيير (1617) (Napier) في انكلترا وآخرون.

وان الاحصاء، بالمعنى العلمي، أي مجموع المعلومات العددية حول ظاهرة ما، المتأتية من خلال تقنيات خاصة (تعددات، سجلات، تحقيقات بالعينة...الخ) بدء فعليا عام ١٦٦٢ مع جون غرونت (John Graunt)، أحد المواطنين الإنكليز، بعدما قام ببناء جدول الوفيات في مدينة لندن من خلال سجلات الوفيات المحفوظة في الكنائس، مما شكل البداية لانطلاق علوم الإحصاء وشكل بنظرنا معلما من معالم الثورة الصناعية ونشوء النظام الرأسمالي في أوروبا، لتمتد من ثم، وبأشكال مختلفة ومتنوعة وبفوارق زمنية طويلة، الى البلدان الأخرى على وجه المعمورة.

لقد كان الاهتمام بالإحصاء حاجة ضرورية أملتها الحاجة الملحة لزيادة السكان باعتبارها باتت العنصر الرئيسي في قوة الدولة سياسياً وعسكريا، وان ذلك لن يتحقق إلا من خلال مواجهة التدمير الإنساني والبيئي، الذي يسببه تفشي الأوبئة دورياً بين فترة وأخرى، ومن توفير القدرات الاقتصادية... مما أوجب ابتكار وسائل تجميع المعطيات والمعلومات الرقمية حول السكان والمسائل الاقتصادية مثل التجارة الخارجية ومقادير الإنتاج الزراعي وإعداد المنشآت الصناعية وتوزعها وطاقاتها الإنتاجية... الخ.

أولاً: الاحصاء وتوفير الخدمات

تلعب البلدية الدور الأساسي أو المركزي في الإدارة المحلية، التي تبدأ بالمجالس الاختيارية مروراً بالقضاء وصولاً إلى المحافظة. ومن أولى وظائف البلدية تقديم الخدمات للناس وتوفيرها. وطالما أن المعني بهذه الخدمات هم السكان المقيمين في حدود البلدة إدارياً، فكيف يتم ذلك ما لم نتعرف على خصائصهم الديموغرافية – الاجتماعية وعلى خصائص محيطهم الجغرافي والاقتصادي.

إذ ان نوع الخدمات ومقاديرها: مدارس، مستوصفات، مستشفيات إمدادات صحية، محلات تجارية، مصانع...الخ كلها أمور مرتبطة بالتركيب الديموغرافي للسكان، بخاصة حسب العمر والجنس، وعلى سبيل المثال، ان الفوائض، التي يتحدثون عنها من أساتذة في بعض المدارس الرسمية تعود بجزء منها إلى غياب المعرفة العددية للأطفال بعمر ١٤–١٥ سنة وللشباب بعمر ١٥–٢٤ سنة.

أضف الى ذلك ان معرفة حجم هؤلاء ومختلف مراحل تعليمهم والمدارس التي يتلقون العلم فيها، سواء في البلدة أو في البلدات المجاورة تقدم صورة عن تحركاتهم اليومية، وما يرتبط بهذه التحركات من نشاطات يومية على صعيد التنقلات أو الشراء... الخ.

كما وان معرفة حجم الأطفال بعمر دون خمس سنوات تحدد نوعية احتياجاتهم وحجم تلك الاحتياجات...الخ، وان الاحتياجات الفعلية للمسنين: صحية، وغذائية، وتسلية...الخ، مرتبط تأمينها بحجم هؤلاء.

هذا، على المستوى الديموغرافي. أما على المستوى الزراعي والتجاري، فان الأمور تصبح أكثر تعقيداً وترتدي أهمية أكبر. فان ترشيد العمل الزراعي أو الحرفي أو التجاري يجب أن تحتل حيزاً رئيسياً من عمل الإدارات المحلية. فعندما يعلو صراخ مزارعي أحد الميادين الزراعية مثل: البطاطا أو الشمندر وأحد ميادين التجارة أو التصنيع: الدجاج وأمثاله... نظراً لتدني أسعارها التسويقية، فلا يرجع ذلك لسياسة وزارة الاقتصاد أو الزراعة، وإنما يرتبط بجزء أساسي منه لغياب دور عمل البلديات في تقديم النصح والإرشاد. فما ان ينجح أحد المزارعين أو أصحاب المحلات والتجار في جني أرباح عن طريق مصدر معين حتى وتنتشر مزاولة ذلك النشاط الى أشخاص كثيرين دونما تقدير لحجم السوق ولقدراته التسويقية، فيزداد حجم الانتاج ويزداد المعروض منه أكثر بكثير من الطلب. وإذا كانت البلدة أو أحد أحيائها يكفي المقيمين فيه متجراً واحداً أو مؤسسة واحدة (ملحمة دكان... الخ). فما ان يحقق احدها ارباحاً حتى وتفرخ بقربه أو في الحي نفسه محلات شبيهة أخرى. وهكذا يتوزع المتجر الواحد على المتاجر الأخرى فتتوزع الأرباح وتتدنى الإنتاجية لدى الجميع الى ما دون حاجة عوائلهم المعيشية ويعم الافقار.

فمن المسؤول عن ذلك؟ لا شك بأنه لا يمكن الايحاء بأن طرفاً ما هو المسؤول! فأطراف عديدة وأوضاع كثيرة هي المسؤولة عن ذلك، إنما تبقى البلدية على رأس ذلك الهرم من المسؤوليات، فهي

على تماس مباشر بمصالح الناس الحيوية، ويقع عليها عبء التنظيم والارشاد وخلق مناخات التوعية، هذا ما لم يكن عليها بمفردها حق اعطاء الأذونات والتراخيص. بيد ان غياب مهماتها في التنمية وغياب تحديد دورها في التعاطي بالشأن العام يبعد عن رئيس البلدية وعن أعضاء المجلس البلدي امكانية القيام بذلك، وإذا قاموا بهذا الدور فعلى الأرجح سوف يكون استنسابياً وعلى قاعدة العصبية، التي أوصلتهم الى هذه المواقع، ويخلق نزاعات وصراعات محلية الى حدود التفجير. وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

بالإضافة لذلك كله، تقوم بعض الوزارات والادارات العامة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الزراعة وزارة الصناعة، إدارة الاحصاء المركزي، المؤسسة الوطنية للاستخدام ومن حين لآخر باحصاءات حول بعض المواضيع: سكان ومساكن، احصاء المكلفين، القوى العاملة، المؤسسات الصناعية... الخ. وغالباً ما تأتي النتائج غير دقيقة وغير سليمة. ليس موضوعنا اليوم التطرق الى الأسباب المنهجية والتقنية والفنية في ذلك، ان ما نود الاشارة إليه هو غياب دور البلديات في المساعدة في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة عن تلك المواضيع. فالمحققون المنتدبون للقيام بملء الاستمارات الخاصة بذلك لا يستطيعون الحصول على المعلومات والمعطيات الصحيحة دون مساعدة محلية حتى انهم قد يزودون، في بعض الأحيان، بمعلومات مغلوطة تماما.

ما من شك، ان الحكومة الحالية أو حتى أية حكومة أخرى، في ظل العهد الحالي برئاسة العماد لحود، ترغب القيام باصلاح اقتصادي ومالي وتولي انماء المناطق أهمية خاصة. بيد انه ما لم توجد المؤسسات والهيئات القادرة على ترجمة ذلك، فان القرارات تبقى ضمن خانة المحاولات والتمنيات والاحباط. وإذا كان ذلك لن ينجح إلا عبر دور الإدارات، فان البلدية عصب تلك الادارات المناط بها لعب هذا الدور من خلال تزويد الادارات الأخرى بالمعطيات وبالاحصائيات عن واقع بلداتها في مختلف المجالات والميادين. ونتساءل هل باستطاعتها القيام بذلك؟

ثانياً: الاحصاء وامكانيات النهوض

ان دور الاحصاء وأهميته في تطوير عمل الادارات في توفير الخدمات وفي التخطيط المستقبلي بات من المسلمات.

وان الموارد البشرية هي أداة التنمية وهدفها في آن واحد، سواء كان ذلك على مستوى البلدة أو على مستوى الوطن ككل. ونقول بأنه لا لزوم، ما لم تكون التنمية من وظيفتها الرئيسة، فلا لزوم لوجود الادارات المحلية. لذلك فان احصاء جميع العناصر المؤثرة والمتأثرة بالتغيرات والاتجاهات السكانية من جهة وبالموارد والامكانيات الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى، تشكل عصب مهمة الادارة المحلية فيما لو توافرت النية لديها في تعزيز مستويات الخدمات وتعزيز أوضاع الناس المعيشية مما يضع حداً لهذا النمو الديموغرافي اللامتوازن بين الأرياف والمدن، وبالطبع لمصلحة هذه الأخيرة،

بحيث تزداد مع مرور الزمن فجوة الاختلال الديموغرافي بينهما، دون أن يعني ذلك وضعاً أفضل في أغلب البلدات المصنفة مدناً والتي تستقبل النازحين من الأرياف.

بالطبع إن حاجيات الناس متنوعة تختلف من عمر إلى آخر ومن جنس إلى غيره وبالتالي، فإن إشباعها لا يتم بالدرجة نفسها. فمعرفة الخصائص الديموغرافية والخصائص الجغرافية والاقتصادية أيضاً تشكل الأساس لأي عمل يتجه ليس لتوفير هذه الحاجيات فقط وإنما بشكل أساسي لتنظيم أوضاع البلدة مستقبلاً والتخطيط لمستقبل الأجيال الصاعدة بخاصة وأن مقولة التنمية حالياً في الأوساط الاقتصادية حلّ مكانها مفهوم التنمية البشرية المستدامة، من أجل تخطيط طويل المدى يأخذ بعين الاعتبار حصة الأجيال المقبلة من مصادر العمل والإقامة والثروة.....الخ. وأن أي تنظيم حالي أو مستقبلي لأوضاع أية بلدة لا يكتب له النجاح ما لم نتعرف على الوضع القائم والمستقبلي لها وللبلدات المحيطة بها أو التي تتقاسم معها ببعض النشاطات والخدمات: مياه، طرقات (مرور سيارات)، مجاري تصريف مياه، مدارس، مستوصفات، مستشفيات، مراكز أمنية.....الخ. وإن معرفة هذا الوضع لا يمكن تقديمها إلا بلغة الأرقام فعلى سبيل المثال (لا الحصر) فإن احتياجات الفرد من مياه الشرب يومياً تصل إلى حدود ٢،٥ ليتر لتأمين الطاقة الضرورية لمتطلبات الجسم الحيوية من المياه ويقدر بعض الخبراء السويديين بأن حاجة مياه الاستعمال يومياً تبلغ للمنزل الواحد حوالي ١٠٠ليتر أي ما يوازي ٤٠ م٤ بالسنة، وذلك في البلدان الأكثر تقدماً، في حين أن المتوسط العالمي للاستهلاك يقع بحدود ٥٢ ليتراً. أما في البلدان الأقل نمواً فإن هذه الحاجة تتدنى إلى ١٥ ليتراً (أثيوبيا،راوندا، بنغلادش.....الخ)أما في الولايات المتحدة الأميركية فتصل هذه الحاجة إلى حوالي ٢٠٠ ليتر وفي استراليا إلى ٨٠٠ ليتر وذلك حسب مستوى التطور والعادات الثقافية والحضارية. بالإضافة لذلك فان إنتاج مقادير معينة من القمح أو البطاطا أو البصل أو بعض الخضار تتطلب حد أدنى من مياه الري، كما أن بعض أنواع الصناعات لها صلة مباشرة باستعمال المياه ضمن حد أدنى من الاحتياجات. إننا نتحدث عن حاجات وعن مصادر لها فكيف يمكننا التعامل مع هاتين المعادلتين بغير لغة الإحصاء؟ وكيف نضمن مستقبلاً للأجيال ما لم يتم التوازن بين الحاجات ومصادرها؟ كيف نضع خطة للتنمية المحلية المستدامة في ظل غياب المعرفة العملية عن مختلف تلك الأوضاع؟ كيف نحل أزمة السير وأزمة مواقف السيارات ما لم تتم معرفة حجم المقيمين وما لم توضع تنظيمات للبناء تأخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات؟ وهذه عينة بسيطة من الأمثلة التي يمكن ذكر العشرات منها.

بيد أن السؤال المطروح لماذا لا تقوم الإدارات المحلية ولا ترغب القيام بذلك؟ إن الأجوبة على ذلك متعددة وكثيرة وتترابط فيما بينها، لكن يغيب وسط ذلك جواب يشكل برأينا العصب الأساسي من بينها: أن لجوء الإدارات المحلية للاستعانة بالإحصاء في ترشيد عملها يعني أن هيئاتها اختارت توفير الخدمات للناس وأنها باتت على استعداد لوضع خطط للتنمية المحلية، أي أنها انتقلت إلى موقع العمل

والنشاط، وتخلى أعضاؤها عن مفهوم الوجاهة والموقع الذي غالباً ما يكون هو الدافع والمحفز في الوصول إلى العضوية. وطالما أن عضوية هذه الهيئات غير مرتبطة بخطة للعمل ولا تتم المحاسبة الشعبية انطلاقاً من ذلك، سيبقى الوصول إلى العضوية والفوز بها رهن العصبيات، بجميع أنواعها: طائفية، مذهبية، عائلية...الخ، والعصبية لا تحاسب، إنما تدعم وتنتصر لعصبيتها وبصرف النظر عن مدى أهلية من تدعمه للموقع الذي يحتله. وبالتالي، يصبح تبوء مركز في الإدارة المحلية مكاناً " لنفوذ العصبية " وللوجاهة، وليس مركزاً للاهتمام بخدمة الناس وبخدمة البلدة، وتغيب المحاسبة والمساءلة، وإذا تمت لسبب ما فإنها تؤدي إلى تصادم بين العصبيات والى تناحر فيما بينها تصعب حصر نتائجه.

وإذا كان الإحصاء يقدم المعرفة العلمية عن خصائص البلدة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مما يشكل بداية للتنمية المحلية ولتأمين الخدمات الضرورية للمواطنين أو لوضع أطر للتنظيم وللتخطيط مستقبلاً فإن الهيئات المؤهلة للقيام بها، والتي لديها الاستعدادات التامة للعمل،هي، وعلى الأرجح، غير موجودة حالياً إنها ستكون مؤلفة من أشخاص انتماؤهم الغالب للوطن وللبلدة وهو الأساس، آنئذ يتم تصويب دور هيئات الإدارات المحلية وتصبح المنافسة الانتخابية قائمة على أساس برامج تقديم الخدمات وتوفيرها للناس وتطوير نوعية هذه الخدمات وتعزيزها وتأمين مستقبل أفضل في العيش للأجيال القادمة. وعندما يصبح هذا التوجه أساس عمل الإدارة المحلية فتهمش العصبيات ويقل خطرها، ويصبح بالإمكان توفير المعرفة الإحصائية عصب تحقيق التنمية المحلية والنهوض والإنماء المتوازن، ويشكل الحجر الأساس في بناء دولة المؤسسات وفي بناء الوطن.

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإ
مركز مشاريع ودراسات القطاع ال

تجربة الإحصاء ضمن نطاق بلدية سعدنايل

زياد الحمصي
رئيس بلدية سعدنايل

مقدمة:

الإحصاء بمفهومه الحديث، علم قائم بحد ذاته له قواعده، وأسسه الرياضية الخاصة به، لذلك فهو يستخدم على نطاق واسع في دراسة مختلف القضايا: التربوية، النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، إضافة للعلوم التطبيقية والطبيعية، وتستخدمه كثيراً المؤسسات التربوية والشركات الخاصة والحكومية لرسم سياساتها وبرامجها المستقبلية، حيث أن أي تخطيط لا يملك أن يرقى الى المستوى العلمي ما لم تؤيده البيانات الاحصائية وما لم يستخدم البحث الاحصائي العلمي، من هذا المنطلق لا بد من معرفة الإحصاء ومعرفة فروعه وأهميته.

يمكن تعريف الإحصاء تعريفاً إجرائياً كما يلي :

إنه فرع من الدراسات الرياضية يهتم بالأساليب الإحصائية التي تشتمل على جمع المعلومات والبيانات العددية لظاهرة ما، تبويبها، عرضها، تنظيمها (جدولياً أو بيانياً)، تحليلها (معالجتها رياضياً) أو أي شكل أو مصطلح يساعد على وصفها أو التعرف عليها، ثم استخلاص النتائج أو عمل استنتاجات إحصائية معينة (تفسيرها) وذلك لإتخاذ القرارات أو وضع التوجيهات المناسبة.

وبناء على ذلك، نستطيع أن نميّز نوعين من الإحصاء:

الأول: الإحصاء الوضعي

وهو إحصاء أساسي يختص في جمع المعلومات والبيانات الإحصائية لكل مجموعة معينة من الأفراد (عيّنة) من أجل وضعها أو التعرف عليها أو مقارنتها بغيرها من المجموعات أو الظواهر.

الثاني: الإحصاء الاستنتاجي (التحليل)

وهو إحصاء متقدم يختص في تحليل واختبار البيانات الإحصائية المتوفرة من أجل إصدار أحكام أو عمل استنتاجات إحصائية عن (المجتمع) الإحصائي الأصلي.

وهكذا نجد الإحصاء بمفهومه الحديث أنه علم قائم بحد ذاته، له قواعده الرياضية وقوانينه الخاصة به، تظهر أهميته في استخدامه لمنهج البحث في الميادين العلمية المختلفة، ومن هنا يستخدم في دراسة مختلف القضايا التربوية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسة بالإضافة الى العلوم الطبيعية والتطبيقية الأخرى.

يرى دوركهايم وهو أحد آباء علم الاجتماع والذي بنى مجمل دراساته على مبدأ الإحصاء وأكد دوركهايم علمية علم الإحصاء في جميع نظرياته.

ماهية الإحصاء في النطاق البلدي

الإحصاء هو سلسلة من الاجراءات والتدابير الميدانية تقوم بها البلدية بحيث تطال جميع المرافق العامة وذلك عبر الاتصال المباشر بمواقع العمل بشكل موثوق وبواسطة عدد غير محدود من الأفراد المتطوعين الحياديين في ادائهم أو المتفرغين لهذه المهمة.

يمكن اعتبار العملية الاحصائية من أهم الأنشطة الادارية التي تقوم بها البلدية وذلك للإحاطة الشاملة بجميع الموجودات المادية والانسانية ضمن النطاق البلدي، والبلدية كهيئة إدارية رسمية لا تستطيع أن تمارس عملها الفعلي على أرض الواقع إن لم تكن محيطة بمعلومات كاملة ومفصلة عن جميع أوجه الحيّز الجغرافي والبنائي، والعقاري، والتجمعات السكانية (ديموغرافيا) والمؤسسات التجارية وجميع الأنشطة الاجتماعية والانسانية إضافة لجميع المرافق العامة (البنى التحتية).

إن البلدية كهيئة إدارية رسمية تمارس مهامها على أرض الواقع، وهي بحق أقرب جهاز إداري في أية سلطة رسمية وهي الأكثر التصاقاً بالمشاكل الميدانية.

لن نتطرق الى القوانين والكتب والدراسات والأبحاث التي اتخمت المكتبات خلال الأشهر الماضية، والتي تتناقض كثيراً فيما بينها وتهمل الأمور الجوهرية، حيث تأكد لنا أن هذه الدراسات والأبحاث جامدة خالية من الروح ولا علاقة لأصحابها بالشأن البلدي ومشاكل العمل البلدي اليومية والتي تصادفنا في كل اجتماع أو مناقشة أو حتى كل مشادة، فنعود للكتب لنجدها خالية من التفاصيل القانونية التي تضبط سير العمل البلدي وتحدد قانونية المسائل.

في مجال الإحصاء نقدم للسادة الحضور دراسة ميدانية عن تجربة الإحصاء في نطاق بلدية سعدنايل.

نبذة عن بلدة سعدنايل

سعدنايل قرية بقاعية تقع على الطريق الدولي بين شتورة ومدينة زحلة عدد سكانها بحدود العشرين ألفا، البلدية السابقة حل مجلسها البلدي عام ١٩٦٨ ومنذ ذلك التاريخ يقوم المحافظ برعاية شؤونها. ورغم وجود طاقم وظيفي أمين سر أمين صندوق، شرطي، فان البلدية لم تقم بأعمال باهرة سوى بعض الإجراءات البسيطة وتأمين رواتب للموظفين من الجباية، المحلية وبقيت البلدة دون بلدية فعلياً زهاء ٣٠ عاماً ١٩٦٨ – ١٩٩٨.

لأسباب لا داعي لذكرها حرمت البلدة كسائر البلدات البقاعية من تقديمات الدولة رغم وجودها على الطريق الدولي. استطاعت البلدة أن تعوض عن إهمال الدولة، فتم تشكيل جمعيات محلية ولجان

شعبية حلت محل البلدية والدولة معاً وقدمت خلال خمس سنوات مشروعاً للصرف الصحي بأموال الأهالي وبعض المساعدات من بعض السياسيين، ويتجاوز أطوال مجموع الخطوط أكثر من ٣٥ كلم.

في البلدية الحالية لم يتغيّر الواقع عندنا سوى الاجراءات الروتينية الادارية الرسمية والمعاملات وأوجه القرارات وقانونية المسائل. والبلدية الحالية هي امتداد منطقي للنضال الطويل في العمل الاجتماعي والشأن العام ورئيس بلدية سعدنايل وعدد من الأعضاء هم من المناضلين الاجتماعيين الذين عملوا في شتى مجالات الشأن العام.

العمل الإحصائي وانطباعات الأهالي (سيكولوجية المواطن)

لنعترف وبصراحة بأن المواطن اللبناني عموماً يتحاشى السلطة بكل الوسائل..أية سلطة وهو يتهرب من مجابهتها بشتى الطرق. وهو بالتالي لا يثق بها ولا بموظفيها ولا حتى بتقديماتها. لذلك فهو يتحايل على القانون ولا يعطي معلومات وافية عن وضعه الاقتصادي تهرباً من الضرائب، وهو يخالف القوانين بجميع الوسائل ولا يصرّح عبر استمارات ممكن أن تقدم له لاملائها بشكل ذاتي.

اللبناني يلتزم بالقوانين قسراً وليس رغبة أو عن قناعة، والمواطن الواعي وحده هو الذي يعمل بمقتضى القانون ويحترم مواده، وهذا المواطن الواعي يدرك في خلفيات عقله إن مصلحته النهائية مع القانون وليس ضده. المواطن العادي يستعمل الرشوة وكل السبل المخففة عن افتراضات يراها صائبة فيدفع للمرتشي في بعض الأحيان أكثر من الغرامة أو ما هو متوجب عليه قانوناً. فقط المواطن يلتزم بالقانون عندما تضيق أمامه أفق الهروب والتهرب.

إذاً فالمواطن لا يثق في الدولة ولا بموظفيها ولا العاملين فيها ولديه قناعة ثابتة بأن موظفي الدولة نادراً ما يكون بينهم موظف نزيه. والمواطن لديه إمكانية الاستشعار عن بعد فهو يعرف راتب جاره الموظف في دائرة من دوائرها، يعرف راتبه ويعرف مصروفه وحركته اليومية وهو بالتالي يعرف قيمة الفارق بين الراتب الفعلي والمصروف الفعلي وهو فارق شاسع بالطبع.

وهكذا يقيس المواطن المسائل على سائر الموظفين مهما تعاظم شأنهم حتى تطال النائب والوزير وحتى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب وفي أكثر الأحيان رئيس الجمهورية نفسه، يساعده في هذه القناعة الاتهامات التي يتناولها الاعلام بين كل عهد وعهد وكل حكومة وحكومة وبين وزير .. ووزير.

في العمليات الإحصائية

في اعتقادي لا تملك الدولة اللبنانية احصائيات فعلية موثقة عن كل وضع تريده، وإن امتلكت معلومات ما فإن جهاز المتابعة وإعادة تصحيح الأرقام غير موجود على الإطلاق، لذلك فهي معلومات وإحصائيات بائدة أو سابقة لسنوات مضت..والمعروف إن التقادم الزمني يغير من الأرقام والحقائق الإحصائية.

الإحصائيات في بلادنا تشبه تماماً نتائج انتخابات رؤساء الدول العربية في دقتها وخاصة لجهة جس نبض الشارع واتجاهات الرأي العام. ورغم وجود مكاتب دراسات وأبحاث وموظفين وشركات وحتى مندوبين فإن هذه الاتجاهات غير دقيقة وأكثرها بيروقراطية كتبت وراء المكاتب لا تمت للشارع بصلة. منذ سنوات اشترى عدد كبير من المرشحين دراسات تقييمية عن مدى تأييد الشارع لكل مرشح. والنتيجة جاءت متناقضة تماماً للحقيقة.

من جهتي لا أثق على الإطلاق بهذه الإحصائيات والنسب المئوية وحركة الشارع العام. وأنا من الأشخاص الذين يعملون في الشأن العام، الثقافي والاجتماعي والحزبي والسياسات المحلية ولا أتخلف عن أية ندوة ووجود في الشارع منذ ٣٥ عاماً. لم أصادف في حياتي كلها شخصاً أو مندوباً سألني عن رأيي في مسألة من المسائل التي يتحدثون عنها. والأهم من هذا أنني لم أسمع أحداً من أصدقائي ادعي في يوم ما وقال إن أحداً ما سأله عن رأيه في قضية.

حتى نستطيع معرفة الحقيقة المجردة يجب أن نقصد الهدف مباشرة ونقف مع الحقيقة والأمر الواقع وهذا يتطلب جهداً مضاعفاً لكنه يقدم نتيجة فعلية.

المواطن يخاف الكاميرا الفوتوغرافية وبحكم هوايتي في التصوير الفوتوغرافي فإنني كثيراً ما وجدت نفسي أسير لحظة استفسار وتحقيق من جراء لقطة عابرة. الكاميرا تصيب المواطن بنوع من الريبة والشك عندما توجّه الكاميرا نحوه أو نحو منزله. والريبة والشك نفسها عندما يقصد الموظف أو المكلف بالإحصاء منزل أحدهم وبحوزته محفظة وأوراق وأسئلة وأجوبة عن عدد الغرف ومساحة الشقة والدخل اليومي والسنوي.. حتى عندما كنا نوقع على عريضة مطلبية فإن ١٥٪ ممن نقصدهم يوقعون على العريضة و٨٥٪ يحجمون عن التوقيع رغم أن العريضة مطلبية وتطالب بفتح طريق أو وضع إشارة سير.

تجربة العمل الاحصائي في بلدية سعدنايل

استعملنا كل السبل المخففة على المواطن كي لا يعرف أننا نقوم بالإحصاء لغاية ضرائبية وكنا نقول كل شيء إلا لغاية ضرائبية. وفي بلدية سعدنايل اكتشفنا أن العمل الإحصائي يجب أن يكون باتجاهين إثنين:

■ **إحصاء في سبيل هدف ضرائبي وخدمات عامة وإلمام شمولي. إضافة الى الجانب المعلوماتي.**

■ **إحصاء في سبيل هدف إنساني واجتماعي.**

البلدية ملزمة بالإحاطة بالحالتين بشكل دقيق مع وجود ملفات لأكثر المهام ضرورة وإلحاحاً حتى تستطيع البلديات تقديم الخدمات على أكمل وجه وتقييم حساباتها المادية والانسانية لكل الظروف والأهم هو إعادة التدقيق ومتابعة حركة التطور الديموغرافي وحركة العمران وعدد الناس.

الإحصاء في سبيل هدف مادي

■ الوحدات السكنية

– تسجيل دقيق لجميع الوحدات السكنية مع مساحة كل شقة وعدد الغرف، تقدير مستوى الشقة (فخمة ـ جيدة ـ وسط ـ دون وسط) مع اسم المالك والمستأجر (جنسيته ـ عمله ـ عدد أفراد العائلة واسم الحي / رقم هاتف الشقة ـ وعنوان الشقة.

وشكلنا لجنة من أعضاء المجلس لتقدير القيمة التأجيرية لكل وحدة سكنية وفق مستوى الوحدة.

■ المحال التجارية

– تسجيل جميع المحال التجارية والصناعية وطبيعة عمل كل محل مع أسماء العاملين فيه واسم صاحب المؤسسة ورقم الهاتف.

■ أسماء أصحاب المهن الحرة ومكان سكنهم وعناوينهم.

■ لوحات الإعلانات

– تم حصر جميع لوحات الإعلانات وقياسها بدقة مع تسجيل مضمونها ورقم هاتف صاحبها وتقدير قيمة الرسم السنوي.

■ تحديد جميع المشاعات والطرقات الرئيسة والفرعية والداخلية والزراعية (حصر التعديات على الأملاك العامة).

■ تسجيل الانشاءات (الأبنية) غير المستعملة والشقق كذلك.

● البنى التحتية

■ خريطة شبكة الصرف الصحي في جميع أنحاء البلدة.

■ خريطة شبكة الهاتف وعدد الأغطية.

■ خريطة لشبكة مياه الشفة وأنظمة وأمكنة أجهزة الأغلاق والتحويل.

■ تحديد شبكة توزيع الكهرباء (الانارة العامة) وعدد المصابيح وعدد المحولات الكهربائية وأمكنتها.

■ إحصاء عدد الأشجار المزروعة في الأملاك العامة وتنظيم ريها في فصل الصيف.

إحصاء في سبيل هدف إجتماعي وإنساني

إن البلدية ملزمة بمعرفة القاطنين في نطاقها، حتى بالإسم وذلك للإلمام بجميع المشاكل المفترضة ومعرفة طبيعة عمل كل فرد وحتى مسلكيته والعمل بشتى الوسائل على تسجيل كل قادم وإدراجه على

لوائح السكان.

- الأطباء ـ اختصاص ورقم الهاتف.
- المهندسون ـ إختصاص ورقم الهاتف.
- المحامون ـ رقم الهاتف.
- وظائف مختلفة.
- المهن وجميع الإختصاصات مع رقم هاتف كل صاحب مهنة.
- الأندية والجمعيات وهيئاتها الادارية والجمعيات وأسماء جمعياتها العمومية والاطلاع على برامجها الرياضية وجميع الأنشطة وتقدير إمكانية مساعدتها.
- إحصاء جميع فئات الدم لجميع أهالي البلدة مع العنوان ورقم الهاتف وإعلام جهاز خاص معني بالمسألة عن زمن التبرع وذلك للضرورة عند الحاجة بدل استعمال مكبرات الصوت. وفوضى التفتيش عن صاحب الفئة المطلوبة فيما المريض تحت رحمة القدر.
- المدارس الرسمية والمدرسين فيها والوقوف على مشاكلها قدر الإمكان.
- الطلاب الذين يتوقفون عن الدراسة العمل على مساعدتهم لتأمين مهنة أو فرص عمل. (تجري البلدية حالياً وبالتعاون مع الحركة الاجتماعية إقامة دورات مهنية للطلاب من سن ١٥ ـ ٢٠ لعدد لا يقل عن الـ ٣٠ تلميذ.
- عدد العاطلين عن العمل وتأمين عمل لهم وفق الامكانات.
- عدد المزارعين.
- عدد العمال الزراعيين.
- المستوصفات العاملة في النطاق البلدي، أوضاعها الادارية وحركتها الأسبوعية.
- الفقراء والمحتاجين ـ أسماء وعناوين.
- المرضى (مرض مزمن) ـ أسماء وعناوين.
- أشخاص مشبوهين ومطلوبين للعدالة ومثيري الشغب والمخربين والمزعجين ـ أسماء وعناوين.

النتيجة

- تبين لنا بعد إجراء العمليات الإحصائية الفارق بين الواقع والحقيقة، ونورد ما يلي عن هذا الفارق بالأرقام:
- قبل الإحصاء كان تصورنا عن عدد الوحدات السكانية أنها بحدود ١٢٠٠ وحدة لكن الحقيقة تبين أن هناك ١٨٤٠ وحدة سكنية، مما يزيد مدخول صندوق البلدية بحدود الثلث

وعرفنا حجم الخدمات المطلوبة.

- تعرفنا على طبيعة الأوضاع المعيشية لأهالي البلدة..
- عرفنا حجم التعديات القائمة وحقيقتها.
- عدد المتعلمين لجميع الاختصاصات.
- أدركنا أهمية حصر فئات الدم وتحديدها وسرعة تأمين وحدات الدم المطلوبة.
- عرفنا المهن الموجودة وعددها وأسماء أصحابها.
- عرفنا عدد وأمكنة تواجد الفقراء والمحتاجين حيث يمكن مساعدتهم عند الضرورة وعند توفر الامكانات.
- عرفنا عدد المرضى، مرض مزمن والوقوف على مشاكلهم ومساعدتهم.
- حددنا مصادر التخريب بمعرفتنا المشاغبين.

خاتمة

إن عملية متابعة تجديد الإحصائيات مهمة أساسية، ومسألة إضافة أو إزالة المعلومات الجديدة تقضي جهداً لا يقل عن العملية الإحصائية نفسها.

ومن الضرورة بمكان أن يعتاد المواطن على إبلاغ البلدية بالمستجدات، مستأجر جديد، أو مخالفة كبرى (تخريب) أقدم عليها أحد ما، أو وجود أشخاص مشبوهين إن العملية الإحصائية تسهل حركة الخدمات العامة وتجعل البلدية ملمة بكل المعطيات في نطاقها البلدي.

في النهاية نشكر الذين ساهموا في إنجاح هذه الندوة.

الجلسة السادسة

البلدية كمؤسسة فاعلة في التنمية الإقتصادية

دور البلديات في التنمية الاقتصادية والقروية

يوسف الخليل

أستاذ العلوم الاقتصادية والمالية في الجامعة الأميركية

هناك فرق بين المفهوم الحديث للتنمية وبين المفهوم التقليدي الذي يركز على إنتاجية أكبر. إذا نظرنا إلى مشروع قانون البلدية الحديث، نرى أن هناك ما يلفت للنظر في مقدمته التي تتحدث عن زيادة فعالية الخدمات والإنتاجية في المجتمع البلدي والتنمية في جميع المناطق وتتحدث عن إشراك الإرادة الشعبية قراراً وتنفيذاً. طبعاً هذا من الناحية الإنشائية وهو تعريف عصري وحديث لكن ما ينقص هذا المشروع هي الآلية التي تسمح بتفعيل التنمية الاقتصادية لتحقيق الأهداف التي تحدثنا عنها. سأتحدث بضع دقائق عن تجارب العالم الصناعي في هذا الموضوع. ففي مدينة معينة في أميركا، اطلعت على خطة وضعتها البلدية على حوالي عشرين سنة تتطرق لتطوير القطاعات، لتطوير الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة إلخ... هذا الأمر مهم جداً في الولايات المتحدة ويُركز عليه جداً من أجل تفعيل الإنماء الاقتصادي حتى أن هناك قانون بلدي في إحدى الولايات يدخل في أدق التفاصيل من أجل تفعيل التنمية الاقتصادية ويرافقه كتيبات ومنشورات تنصح البلديات والإدارات المحلية حول كيفية التعاون من أجل التنمية. تعطى هذه الكتيبات للبلديات التي تحاسب عليها فيما بعد بالنسبة لإدارة أموالها الذاتية وإدارة مجتمعاتها. هناك تجربة ناجحة جداً أيضاً في بنغلادش فهي تهتم بتنمية الريف في بنغلادش من خلال البلديات، ونرى أن هناك شركاء عديدين داخل بنغلادش وشركاء عالميين أمثال البنك الدولي وغيره. العناصر الأساسية في استراتيجيتهم، هو تطوير البنية التحتية، ويتحدثون عن تخزين البضائع الزراعية وأسواق الزراعة، يتحدثون عن الزراعة المروية وشبكات الري وبنى تحتية ضد الطوافانات، وعلى ضرورة خلق فرص عمل. والمسألة الأخيرة هي أساسية في التنمية الاقتصادية وسأعطي بعض الأمثلة في أميركا، منذ حوالي السنة، حدث هناك ما أسموه بالحرب الصغيرة بين فرجينيا وماريلاند لاجتذاب أوتيل الماريوت. كيف حاولت هاتين البلديتين الصغيرتين اجتذاب أوتيل الماريوت؟ كل بلدية حاولت تسويق نفسها من خلال البنية التحتية، كفاءة اليد العاملة، الوصول إلى الخدمات العديدة ومن ناحية إعطاء الحوافز للأوتيل للمجيء وكل هذه الحوافز تدرس على أساس جدوى اقتصادية وهناك مثالين أحدهما ناجح والآخر غير ناجح في ولاية الباني مثلاً، بلدية معينة وضعت الكثير من الحوافز لشركة مرسيديس لإقامة مصنع، حوافز تقدر بمئتين وأربعين مليون دولار، إعفاءات ضريبية على عشرين سنة، ولاحظوا فيما بعد أن هذه الحوافز غير كافية مقارنةً مع المكاسب التي ستجلبها شركة مرسيديس. تجربة ثانية وجدت ناجحة وهي أن بلدية نيويورك مثلاً دفعت ٦٠٠ مليون دولار للابقاء على البورصة في نيويورك وعدم انتقالها إلى بلدية أخرى. إذاً قضية التنافس بين البلديات لاجتذاب الرساميل قضية أساسية.

هناك أربعة عوامل متفق عليها لتفعيل التنمية الاقتصادية:

ـ العنصر البشري: خلل ما بين الحاجات والكفاءات الموجودة.

ـ الثروة الطبيعية: مستباحة.

ـ البنية التحتية: عدم توازن.

ـ الثروة المالية والإنتاجية: تمركز حاد.

بالنسبة للبنية التحتية في لبنان، ما كان يُقال، أن هناك تركيز على البنية التحتية في مناطق معينة وليس لصالح المناطق الأخرى وفي المطلق، يمكن أن نقبل بهذه الفكرة. بالنسبة للثروة الطبيعية، نعرف يومياً ما جرى ويجري بالأحراش وبشواطىء البحر وبالمياه الجوفية إلخ... سأركز على العامل البشري والعامل المالي لأقول أنه في لبنان هناك مجال لتحسين الأوضاع ومجال لإشراك البلديات مع الاعتراف بقدراتها المتواضعة لتحسين الأوضاع. الرأسمال البشري في لبنان لديه مشكلة عدم انخراط، عدم انخراط في المدرسة، عدم انخراطه في التعليم المهني ولبنان هنا مقارنةً بالدول المحيطة، التدريب المهني فيه منخفض جداً، هناك مشكلة البطالة التي تمس الشباب خاصةً شباب الريف وضواحي بيروت والمشكلة الأخرى التي تعود إلى التدريب المهني، أن لبنان لا يخرج مهنيين مختصين بالأشياء العلمية والعملية بل يخرج أناس يسمون «وايت كولور» لهم علاقة بالسكريتاريا وغيرها أي أشياء لا يطلبها سوق العمل. إذاً في لبنان هناك خلل بين حاجات سوق العمل وطبيعة إنتاج الكفاءات الإنسانية والرأسمال البشري واعتقد أن للبلدية دوراً فعّالاً في هذا المجال. بالنسبة للموارد المالية، لبنان يتميّز عبر التاريخ بموارد مالية كبيرة مقارنةً مع البلدان الصناعية أو العالم الثالث، نرى أن الودائع المصرفية تساوي مرتين حجم الاقتصاد المحلي وهذه نسبة عالية جداً ولكن المشكلة في لبنان هي في توزيع الودائع المصرفية ونرى أن هناك تمركز معين لفروع المصارف في لبنان فأغلبها في بيروت والتمركز الأكبر هو في الأموال التي توظف وفي القروض التي تمنح وخاصةً في بيروت وهذه مهمة طبعاً من أجل فرص التنمية في الريف. والأخطر من هذا هو تمركز التسليفات في لبنان فحوالي ٠.٩٠٪ يستفيدون من ٥٠٪ من التسليفات الممنوحة أي في المصارف حوالي ١٪ من المستقرضين يستلفون ٥٠٪ من التسليفات المصرفية بينما حوالي ٥٠٪ من المستلفين يستفيدون من ٢٪ من التسليفات المصرفية، وطبعاً لا أتحدث عن الناس الباقين الذين لا يستطيعون الوصول أبداً للتسليف المصرفي. وكذلك نلاحظ أن الزراعة تأخذ ١.٥٠٪ من مجمل القروض التي تعطى محلياً للقطاع الخاص بينما هي تشكّل ١٢ إلى ١٥٪ من الناتج المحلي. الصناعة تأخذ ١٢.٦٪ من القروض الممنوحة للقطاع الخاص، من مجمل التزامات المصارف، الصناعة تأخذ ٤ إلى ٥٪ بينما هي تشكّل حوالي ٢٠٪... إذاً هناك خلل يمكن تصليحه ويحاول ذلك المجتمع الأهلي والجمعيات الغير حكومية، ومؤسسات الإقراض الصغير وطبيعة التسليف الصغير تتماشى فعلاً مع تركيبة الاقتصاد اللبناني. هناك تجربة ريفية في بنغلادش تفسر كيف أن التسليف

للقطاعات الصغيرة والتسليف للريف في العالم الثالث هو قضية مضمونة. ما يميّز لبنان أنه عبر التاريخ كان للدولة نسبة تدخل ضئيلة في الاقتصاد، وغير صحيح أن الأمر حصل فقط في السنوات الأخيرة. تاريخياً الدولة كان لها اهتمامان: اهتمت بالبنى التحتية التي كانت ممركزة واهتمت بتأمين سعر ثابت للنقد. وهذه الرؤيا الكلاسيكية نلحظها بوضوح اليوم في الميزانية حيث تأخذ مثلاً وزارة البيئة ٠.٠٠٣٪، الصناعة ٠.٠٠٥٪، الزراعة ١.٥٪، ونتكلم عن قطاعات فعلاً أساسية للتنمية الريفية وربما لا نستطيع أن نتحدث كثيراً عن الموازنة في لبنان لأن لها مشاكلها البنوية التي لا تسمح لها بالتمدد بمصاريفها. ونتساءل إذاً ماذا تفعل الدولة في مسألة الدين الخارجي؟ نرى أنها تستمر بالرؤية التقليدية.

أمام كل هذه الأمور، ماذا تستطيع البلديات أن تفعل؟ لا نريد أن نكون طموحين كثيراً لكننا نرى أن هناك مجال لعمل البلديات مع المجتمع الأهلي، مع الجمعيات الأهلية، مع جمعيات التنمية، مع جمعيات خارجية ومحلية أي أن هناك مجال للعمل بشكل أفضل مما يعمل. فما الذي يميّز السياسة الناجحة؟

أولاً، يجب أن يكون هناك دعم شعبي لهذه السياسة، ثانياً، يجب أن تكون سياسة عادلة ثم يجب أن تكون متماسكة ومتكاملة، قابلة للتنفيذ ونتائجها قابلة للدرس والمراقبة من حيث الهدر وتوظيف الأموال. والإدارة التنفيذية للبلدية ستتعامل مع بيئة معينة تختلف من منطقة لأخرى. إذاً يجب أن تأخذ برأي الأكثرية. وما يعيق برأيي تفاعل البلدية مع مجتمعها أكثر من مركزية الإدارة اللبنانية والنقص في الموارد، هو الوضع البلدي المسيس أكثر من اللازم لأن العمل البلدي يجب أن يتوجه إلى مجمل المجتمع البلدي.

سأنهي مداخلتي بالتركيز على كيفية تفاعل البلديات التي عليها أن تتفاعل مع المؤسسات الحكومية من ناحية، والتفاعل من ناحية أخرى مع المجتمع الأهلي أي جعل المناخ داخل البلدية مناخ جذاب أكثر للاستثمار وجذاب أكثر للتفاعل.

دور البلديات في تفعيل الإنماء الاقتصادي

I - في تعريف الإنماء وطرح الإشكالية:

إن المفهوم الحديث للتنمية يتعلق بدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفعيل التغيير البنيوي والمؤسساتي من أجل تحقيق التطور الاقتصادي لتحسين المستوى المعيشي للشرائح الأوسع في المجتمع.

هل هناك مجال لتفعيل الإنماء من خلال البلديات؟

II - التنمية كبند في قانون البلديات وفي روحية الخطاب السياسي النقص في تحديد آلية واضحة لها.

III - التركيز المتزايد على دور البلديات في التجارب العالمية من أجل خلق فرص عمل وجذب الاستثمارات وتفعيل التنمية الريفية.

IV - ضرورة تحسين المفعلات الاقتصادية لتحقيق الإنماء في لبنان:

فالمفعلات الإقتصادية تشمل «رأس المال البشري، البيئة، الاستثمار، والبنية التحتية».

واقع مفعلات الإنماء وأسباب التعثر الإنمائي في لبنان.

V - واقع البلديات الحالي في لبنان، وتهيئتها للعب دور إنمائي.

VI - الخيارات المقترحة لتشجيع التنمية الاقتصادية من خلال التفاعل المجدي بين الدولة والبلديات والمجتمع الأهلي ومؤسساته.

دور البلديات في تفعيل الإنماء الاقتصادي

إن المفهوم الحديث للتنمية يتعلق بدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفعيل التغيير البنيوي والمؤسساتي من أجل تحقيق التطور الاقتصادي لتحسين المستوى المعيشي للشرائح الأوسع في المجتمع.

«اللامركزية الإدارية الموسعة تقضي بإعطاء مسؤوليات وصلاحيات وسلطات إلى هيئات أو مجالس محلية منتخبة ذات شخصية معنوية تتمتع باستقلال مالي وإداري بغية تأمين المشاركة الشعبية...، وتكون مزودة بإمكانات وصلاحيات تتيح لها القيام بمهمات وأعمال تتكامل مع أعمال السلطة المركزية **لزيادة فعالية الخدمات والإنتاجية والتنمية في جميع المناطق**، بغية اشتراك الإرادة الشعبية قراراً وتنفيذاً في عمليات التنمية وإدارة الشؤون المحلية».

مقتطفات من الدراسة التي تصدرت مشروع قانون البلديات.

كيف تطور مخطط إنمائي حسب قانون

- تعريف المستفيدين
- تحديد وتقييم الوضع الاجتماعي والتنموي
- تحديد وجهة التدخل
- وضع السياسات في إطار
  - وضع دراسة جدوى اقتصادية
  - تطوير نظام تلزيم ومراقبة التلزيم

- تأمين مناخ إنمائي لتشجيع الاستثمار
- التنفيذ

تجربة "LGED" في بنغلادش

I - الشركاء الخمسة المحليين والدوليين للمشروع

II - العناصر الثلاث الأساسية للاستراتيجية

١ ـ تطوير البنية التحتية الحيوية من طرقات ومخازن وأسواق

٢ ـ الزراعة المروية، تدابير لمكافحة الطوافانات

٣ ـ برامج التوظيف والإنتاج لفقراء الريف.

III - خطة العمل العشرية للمشروع

١ ـ تطوير البنية التحتية الحيوية الأساسية في المناطق الريفية (مراكز متطورة/أسواق، طرقات، جسور، إقامة السدود) لتسهيل النمو الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية ودمج أفضل بين الأسواق الريفية من ناحية وبينها وبين الأسواق الدولية من ناحية أخرى.

٢ ـ تطوير وإقامة طرق في المناطق النهرية، كجزء من شبكة الاتصال بالمراكز المتطورة.

٣ ـ تطوير نظام صيانة كاف يتضمن الهيكل التنظيمي، التمويل... إلخ، لتحقيق صيانة أفضل للبنية التحتية الريفية.

٤ ـ تخطيط تطوير البنية التحتية الريفية.

٥ ـ تقوية المؤسسات الحكومية المحلية، وتهيئة المصادر المحلية للوصول إلى مستوى محلي متطور مبني على أساس التخطيط المشترك.

٦ ـ القيام بدراسات ومشاريع لتطوير القُرى الريفية ومد القطاع بمعلومات عن تطوير المواصلات في القرى الريفية.

العوامل الأربعة للتنمية وعوائقها في لبنان

ـ العنصر البشري: خلل ما بين الحاجات والكفاءات الموجودة

ـ الثروة الطبيعية: مستباحة

ـ البنية التحتية: عدم توازن

ـ الثروة المالية والإنتاجية: تمركز حاد

البلدية ودورها في عملية الإنماء السياحي

غالب ياغي

رئيس بلدية بعلبك

أيها السيدات والسادة

لا بد لي في مستهل كلمتي من أن أتوجه بالشكر لجميع الذين ساهموا وساعدوا في إقامة هذه الأمسيات عن البلديات ودورها آملاً أن يبقى التواصل قائماً في المستقبل بين البلديات لمعالجة المشاكل المشتركة ولتبادل الخبرات فيما بينها.

إن مراجعة سريعة للأعمال التي تقوم بها البلديات وللنصوص العائدة لصلاحياتها تظهر مدى تطوّر مفهوم العمل البلدي في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. و لم يعد الأمر مقتصراً على تقديم الخدمات للمواطنين بل أصبح العمل البلدي إضافة إلى الخدمات التي تقدمها البلديات، عملاً إنمائياً يهدف من خلال تنفيذ مشاريع عدة في المدينة أو البلدة إلى مساعدة المواطنين في تنمية مواردهم المعيشية في مختلف المجالات. وفي هذه المداخلة لا نريد الذهاب بعيداً بل سيتركز بحثنا على دور البلدية في عملية الإنماء السياحي منطلقين بذلك من تجربتنا المتواضعة في بلدية بعلبك باعتبار أن مدينتنا مدينة أثرية نحاول أن نجعل منها مدينة أثرية وسياحية في آن معاً كي تصبح السياحة مورد رزق وعيش لسكانها.

منذ تسلمنا مهامنا فور انتهاء الانتخابات في صيف عام /١٩٩٨/ كان يفصل بين تسلمنا لعملنا البلدي وبين بدء مهرجانات بعلبك الدولية مدة أسبوع. وكان أول عمل علينا القيام به هو كيفية تحضير المدينة لاستقبال الزائرين. ومن هنا كان توجه المجلس البلدي البدء في حملة تنظيف شوارع المدينة ومحيط المنطقة الآثرية حيث ستقام المهرجانات. وقد استطعنا تأمين ذلك بشكل جيد رغم بعض المعاناة. ولتدارك هذا الأمر مستقبلاً ولقناعة المجلس البلدي بضرورة تطوير السياحة وتأهيل المدينة، كان لا بد من وضع خطة للإنماء السياحي في المدينة. ولتأمين النجاح لهذه الخطة، كان من الضروري الأخذ بعين الاعتبار واقع المدينة وخصوصاً القديمة منها التي لا يزال باطنها يختزن الكثير من الكنور والتي تقع في قلب الوسط التجاري. ومن هنا فأول ما تبادر إلى أذهاننا هو تأمين مخطط توجيهي يأخذ بعين الاعتبار حاجات المدينة ومتطلباتها بحيث يكون هذا المخطط دليلاً للمسؤول أثناء دراسته أو تنفيذه لأية خطة مستقبلية. أما الأمر الثاني الذي لا يقل شأناً عن الأول فهو إجراء مسح شامل للمدينة يتناول الوحدات السكنية والتجارية والصناعية والطرقات والساحات وغيرها، وذلك لتأمين المعلومات الصحيحة والدقيقة للخطة وتأمين الموارد المالية اللازمة لإنجاحها. وعلى سبيل المثال فالوحدات السكنية والتجارية والصناعية المسجلة في سجلات بلدية بعلبك لا تتجاوز الثلاثة آلاف

وحدة بينما في الواقع تتجاوز العشرين ألف وحدة وأكثرها غير مسجل مما يضيع على البلدية الأموال الطائلة. إن إجراء مسح شامل للمدينة سيوفر للبلدية علاوة عن الدخل المالي الكبير الذي سيسهم في تنفيذ الخطة، سيوفر لها في الوقت ذاته المعلومات اللازمة والضرورية التي ستعتمد عليها أثناء دراسة الخطة.

إن وجود مخطط توجيهي يراعي واقع المدينة أو البلدة ويتماشى مع حاجاتها ومتطلباتها، وكذلك وجود مسح شامل للمدينة سيسهمان وسيساعدان أية بلدية في وضع خطة إنمائية مبنية على أسس صحيحة وواقعية. إن مشاركة البلدية في دراسة المخطط التوجيهي هو أمر في غاية الأهمية لأن الدولة غالباً ما تلجى إلى اعتماد بعض الشركات أو المؤسسات الخاصة لوضع مخطط توجيهي لإحدى المدن، وغالباً ما تكون هذه الشركات بعيدة عن واقع المدينة ومتطلباتها. ومن خلال تجربتنا أثناء مناقشة المخطط التوجيهي مع الشركة الدارسة فوجئنا بأمرين خطيرين: الأول اقتراح بتشريع بعض الأبنية المخالفة التي تحجب منظر القلعة من مدخل بعلبك الجنوبي والتي بنيت خلال الأحداث بشكل عشوائي ومخالف للقانون مما شوه مدخل المدينة. أما الأمر الثاني الذي رفضناه أيضاً فهو شق طريق في المنطقة الخضراء المحيطة بالقلعة كي لا يشوه محيط القلعة بأبنية الباطون. كما إننا خفضنا عامل الاستثمار في الوسط التجاري إلى أدنى حد ممكن لأن هذا الوسط هو إمتداد للمنطقة الآثرية.

لقد رفضنا تشريع المخالفة وبقاء الأمر الواقع وشددنا على ضرورة إزالة الأبنية المخالفة ولو بعد حين.

بعد تأمين المخطط التوجيهي والمسح الشامل للمدينة يمكن للبلدية وضع خطة متكاملة لعملية الإنماء السياحي. وسنعرض لأهم بنود هذه الخطة بشكل موجز وهي على التوالي:

١ ـ إقامة البنى التحتية.

٢ ـ المحافظة على نظافة المكان والمدينة.

٣ ـ المحافظة على سلامة البيئة.

٤ ـ معالجة النفايات.

٥ ـ تأهيل الأماكن الآثرية ومحيطها.

٦ ـ دور المجتمع الأهلي.

٧ ـ المساهمة المالية للبلديات في المشاريع السياحية.

ولنعد إلى كل بند من هذه البنود لنرى مدى أثره في تطوير عملية الإنماء السياحي.

١ ـ إقامة البنى التحتية: عندما نتكلم عن البنى التحتية نعني تمديد شبكة المجاري الصحية ومد شبكة

مياه الشفة والكهرباء والهاتف والطرقات وغيرها، هذه الأمور تعجز البلدية عن إقامتها بمفردها. ومن هنا يأتي دور الدولة في المساعدة والتنسيق مع البلديات. إن تحقيق هذه الأمور سيساعد كثيراً في عملية الإنماء السياحي وسيشجع المستثمرين لإقامة مشاريع سياحية كالفنادق والمطاعم والاستراحات وغيرها. مما سيوفر بدوره فرص عمل لسكان المدينة وخلق إنتعاش اقتصادي فيها. ونحن في بعلبك نعاني من قدم شبكة المجاري الصحية وتعطل معظمها وغالباً ما تنفجر قساطل الصرف الصحي وتسير مياهها المبتذلة باتجاه القلعة باعتبارها المكان الأكثر انخفاضاً في المدينة. وقد ناشدنا المسؤولين بإنجاز شبكة مجاري الصرف الصحي وأعطينا هذا الموضوع الأولوية من بين جميع مطالبنا ونأمل أن يتجاوب المسؤولون معنا وتعمم شبكة الصرف الصحي في كافة أنحاء المدينة.

٢ ـ المحافظة على نظافة المكان والمدينة: إن نظافة المكان أو المدينة هو أمر في غاية الأهمية فأول ما يلفت انتباه الزائر إلى المدينة أو المكان هو مدى نظافته. والنظافة لا تعني نظافة الشارع والأماكن الآثرية والسياحية فقط بل تعني واجهات المحلات والجدران والساحات وكل ما من شأنه أن يؤذي النظر. إن بلداً جميلاً ونظيفاً سيؤمه السواح والزوار باستمرار.

٣ ـ المحافظة على سلامة البيئة: إن المحافظة على سلامة البيئة هو من الأمور الشائكة لأنه لا يتعلق فقط بالرغبة في المحافظة على البيئة بل يتطلب ثقافة ووعي لدى المواطنين في الدرجة الأولى ومدى استعدادهم لإنجاح أية خطة بيئية. فتغيير العادات ليس من الأمور السهلة وقد بدأت الدولة والجمعيات الاهتمام بالبيئة في السنوات الأخيرة نتيجة التلوث الذي بدأ يصيب المياه الجوفية والأنهر والمزروعات وحتى الهواء. ومن هنا علت الأصوات مطالبة بإزالة أسباب التلوث وزيادة المساحات الخضراء. وعلى البلديات مسؤولية كبيرة في هذا المجال وعليها خلق وعي بيئي لدى المواطنين وإزالة كافة الأسباب التي من شأنها الإساءة إلى الوضع البيئي في المدينة أو البلدة. إن معالجة الموضوع البيئي رغم مسؤولية البلديات، هي أعجز من أن تتمكن من معالجته لوحدها. ومن هنا ضرورة التنسيق بين الدولة والبلديات في هذا الإطار. ولا ريب أن وجود بيئة نظيفة سيساعد كثيراً على إقامة مشاريع سياحية تسهم في إنعاش الحركة الاقتصادية في المدينة أو البلدة وسيؤدي إلى إقامة الحدائق العامة كمتنفس للناس.

٤ ـ معالجة النفايات: تواجه معظم دول العالم مشكلة لا يزال حلها مستعصياً في معظم أنحاء العالم وفي لبنان خاصة. فمعالجة النفايات تشكّل عبئاً على المدينة وسكانها. وعلى الدولة بالتعاون مع البلديات البحث عن أفضل الحلول التي تساعد على التخلص منها بشكل لا يؤذي البيئة. ورغم خطورة هذا الأمر فإن الدولة رغم استحداثها وزارة للبيئة لا تزال عاجزة عن تقديم أية مقترحات أو حلول جادة. ومع الأسف لا يزال الوضع يراوح مكانه ومعظم البلديات عاجزة عن إيجاد الحلول في هذا الشأن وكنا نتمنى لو أن الدولة ممثلة بوزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة البيئة يعملان معاً

لايجاد حلّ واحد تعتمده كافة البلديات في معالجة النفايات لا أن يترك لكل بلدية تدبر أمرها. (كأن يصار مثلاً إلى إقامة خمس مصانع في المحافظات لتحويل النفايات إلى أسمدة وحرق أو طمر البعض منها). فمعالجة هذا الموضوع أكبر من قدرة الكثير من البلديات.

٥ ـ تأهيل الأماكن الآثرية ومحيطها: تزخر بعلبك بالأماكن الآثرية وتنتشر هذه الأماكن في أنحاء المدينة ولعل أبرز هذه المواقع هي:

١ ـ القلعة ومحيطها.

٢ ـ موقع حجر الحبلى وهو أكبر حجر في العالم ويبلغ وزنه حوالي /٦٠٠/ طناً.

٣ ـ موقع ميركور أو قبة الأبجد.

٤ ـ موقع قبة دورس.

٥ ـ موقع قبة السعدين.

٦ ـ موقع الشراونة المغر وهو عبارة عن سلسلة من المغاور والكهوف تتصل ببعضها البعض وكان موطناً لإنسان الأول.

٧ ـ موقع الجامع الكبير.

٨ ـ موقع جامع رأس العين.

من بين هذه المواقع يزور السائح حتى الآن القلعة ومحيطها أما الأماكن الأخرى فنادراً ما يتوجه إليها السائح نظراً لإهمالها وعدم تأهيلها، ولو قدّر لهذه الأماكن التأهيل المطلوب وتسهيل الوصول إليها لاضطر السائح إلى تمضية أكثر من يومين في زيارته لبعلبك.

وهذا الأمر سيساعد ولا شك في تنمية السياحة وإنعاش اقتصاد المدينة.

٦ ـ المجتمع الأهلي: إن أية عملية إنمائية أم غيرها في المدينة تتطلب مشاركة المجتمع الأهلي من أندية وجمعيات وأفراد مع المجلس البلدي، ويجب أن يكون التعاون فاعلاً، وعلى البلدية من خلال محاولاتها إشراك المجتمع الأهلي في عملية الإنماء السياحي خلق وعي سياحي لدى المواطنين يؤهلهم إلى كيفية التعاطي مع السائح والاستفادة منه. ولقد اقترحنا مؤخراً على مدراء المدارس تخصيص ساعة لكل صف ليقوم الأدلاء السياحيين في بعلبك بتعليم الطلاب تاريخ آثارهم والمحافظة على نظافة مدينتهم وسنتابع هذا الموضوع لتحقيقه.

إن خلق وعي بيئي لدى المواطنين سيساعد البلدية على تقديم تسهيلات لبعض المستثمرين لإقامة بعض المشاريع السياحية إذا رأت أن المدينة بحاجة إليها.

٧ ـ المساهمة المالية للبلديات في المشاريع السياحية: يبقى سؤال أخير هل يحق للبلديات المساهمة مادياً أو القيام ببعض المشاريع السياحية للإسهام في عملية الإنماء السياحي؟

ومن مراجعة نص المادة /٤٩/ من قانون البلديات التي تشير إلى إختصاصات المجلس البلدي وذلك على سبيل التعداد لا الحصر نقرأ من بين هذه الاختصاصات إنشاء الحدائق والساحات العامة والأسواق والمنتزهات وأماكن السباق والحمامات إلخ...

من هنا نرى أن لا موانع قانونية تحول دون قيام أو مساهمة البلديات في إقامة بعض المشاريع السياحية كالفنادق أو الاستراحات أو غيرها. ولكن يجب التمييز بين أمرين بين مساهمة البلديات في عمليات البناء والتملك وبين الدخول في عمليات تجارية. فمن حيث التملك لا نرى مانعاً من ذلك أما الدخول في عمليات استثمار تجارية فهذا أمر مخالف للقانون لأن البلدية ليس لها الصفة التجارية. وقد أشارت المادة الأولى من قانون البلديات بأن البلدية إدارة محلية تقوم ضمن إختصاصها بممارسة الصلاحيات التي يخولها إياها القانون. فالبلدية إدارة وسلطة وليست تاجراً عرضة للربح والخسارة.

لقد أشرنا إلى بعض الأمور الضرورية التي يجب على البلديات أن تسهم بها بشكل فعّال للمساهمة في تشجيع المستثمرين وجلب السواح ولانجاح خطة الإنماء السياحي. ولكن يجب القول أيضاً إن أية خطة لإنماء السياحة في المدينة ستؤدي ولا شك إلى تحريك قطاعات عدة في المدينة ولعل أبرزها:

١ ـ تنشيط الصناعات الحرفية التقليدية وترويجها.

٢ ـ تحريك ميادين العمل في الزراعة والصناعة والبناء.

٣ ـ تحسين البنى التحتية ونظافة المحيط.

٤ ـ كما إن عملية الإنماء السياحي ستساعد البلدية بالتعاون مع الدولة في إحداث معاهد متخصصة بالسياحة الفندقية والآثار والأدلاء السياحيين.

٥ ـ تنشيط المهرجانات الشعبية والفنية وغيرها.

٦ ـ الاهتمام بالمعالم الآثرية وترميمها واستغلالها سياحياً.

٧ ـ انتشار الحوانيت المتخصصة في بيع الأشياء التذكارية.

٨ ـ كما أن السياحة تسهم في إغناء الثقافة.

ونحن في بعلبك كما سبق وأشرنا نعمل على تحويل مدينتنا من مدينة أثرية إلى مدينة سياحية وحتى الآن لا نزال نناقش المخطط التوجيهي مع المديرية العامة للتنظيم المدني ونأمل الانتهاء منه قريباً. كما إننا بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة ندرس إمكانية إجراء مسح شامل للمدينة.

إن بلديات المدن ذات الطابع الأثري والتاريخي يجب أن يكون في صلب اهتماماتها المحافظة على آثارها وتراثها، فمع تقديرنا لدور المديرية العامة للآثار وأهميته في المحافظة على الآثار وترميمها إلا إنه كثيراً، ومع الأسف الشديد، ما تقف هذه المديرية عاجزة عن أي عمل بسبب ضعف الإمكانيات

المادية والبشرية لديها. وهذا ما تعاني منه اليوم مدينة بعلبك إذ منذ أوائل السبعينات وحتى اليوم لم يحصل أي عمل ملموس لصيانة آثارها. ولعل خير دليل على ذلك هو ما حصل مؤخراً عندما اجتاحت المياه معبد فينوس نتيجة تهدم حائط النهر المار هناك وقد سارعت البلدية إلى مد يد العون المادية والبشرية للمشرفين على الآثار هناك تحاشياً للضرر. ومن أجل تطوير السياحة عندنا أتخذنا قراراً في المجلس البلدي بإلغاء الطرق التي تفصل بين الأماكن الآثرية والقلعة كي يتمكن السائح من زيارتها وقضاء أطول وقت ممكن في المدينة. كما إننا وفي سبيل ترويج السياحة وإدخال السائح إلى المدينة وأسواقها نسعى إلى فتح طريق جديد يكون بمثابة مخرج للسواح والزائرين. كما وإننا نسعى مع بعض الجهات الدولية لتحويل السوق القديم في بعلبك إلى سوق تراثي. كما إن بلدية بعلبك إنطلاقاً من قناعتها الثابتة بضرورة جعل المدينة مدينة سياحية قررت إقامة مدينة صناعية الغاية منها جمع بعض الصناعات والكاراجات وإزالتها من مدخل بعلبك الجنوبي وجعل هذا المدخل يليق ببعلبك وآثارها. إننا رغم طموحاتنا الكبيرة وإرادتنا الصلبة والجادة في إنجاز الكثير من الأعمال في مدينتنا إلاّ أننا ومع الأسف الشديد لا نزال نصطدم بالكثير من العوائق والعراقيل وأبرزها النقص الفاضح بالموظفين في ملاك البلدية نظراً لمنع التوظيف من قبل الدولة. إن عدد سكان بعلبك يناهز المائة والخمسة والعشرين ألف نسمة ولا يمكن أن ينفذ القانون فيها شرطي واحد. كما أن دراسة مشاريعها واحتياجاتها تحتاج إلى أكثر من مهندس بلدي واحد.

لقد رددنا مراراً وتكراراً بأن مدينتنا لم تعد مدينة لأهلها وحتى للبنان فقط بل هي مدينة عالمية وهي جزء من التراث العالمي. لذلك يجب التعامل معها بشكل استثنائي علماً بأننا لسنا بحاجة إلى أية مساعدة مادية من قبل الدولة بل إن لنا أموالاً في ذمتها وكل ما نطلبه هو أن ترفع الدولة يدها قليلاً عن البلديات وتترك لها حرية الحركة على الأقل لتعبئة ملاكاتها بالعناصر البشرية القادرة والكفوءة. إن المحافظة على هذه الآثار وصيانتها وتأهيل محيطها والطرقات الموصلة إليها ستبقى تشكّل العنصر الأول في دخل القطاع السياحي. إذ من المعروف أن القطاع السياحي يمثّل اليوم أعظم النشاطات الاقتصادية في العالم. ووفقاً لمعطيات المنظمة العالمية للسياحة فإن /٦٢٥/ مليون سائح دخلوا الحدود العالمية عام /١٩٩٨/ وصرفوا حوالي /٤٤٨/ مليار دولار أميركي. وهذا التطور في السياحة العالمية سيكون أقوى في السنوات القادمة ومن المنتظر أن يصل إلى حدود مليار سائح عام /٢٠١٠/.

وإذا كان لبنان وهو على عتبة الألفية الثالثة يعاني من غياب السياسات التنموية لدعم السياحة كقطاع حيوي ويصطدم بمعوقات عدة تحول دون تقدم القطاع السياحي. فإن الاهتمام الحكومي في رفع مستوى أداء القطاع السياحي لم يزل خجولاً وهذا أمر واضح من الإطلاع على موازنة وزارة السياحة فموازنة وزارة السياحة في لبنان لم تتعدد ٠.٠١٪ إلى ٠.٠٤٪ خلال الأعوام الممتدة ما بين /١٩٩٣/ و/١٩٩٨/.

وأخيراً أود أن أشير إلى أن الدور المرتجى للبلديات في التنمية السياحية لا يمكن فصله عن دور الدولة ومن الضروري أن يتم التنسيق بين البلديات وكافة الوزارات المعنية عند وضع أية خطة.

لذلك نأمل أن نعي جميعاً هذه الحقيقة لنعمل على تطوير السياحة وإنمائها في بلدنا لأنها ستشكل مستقبلاً مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل في لبنان.

وشكراً لكم

خارج الجلسات وداخل الموضوع

تجربة بلدية تنورين في مجال التنمية المحلّية (١٩٦٣ ـ ١٩٩٦)

ألبر داغر

١ – بلدية تنورين

أُنشئت بلدية تنورين في فترة الانتداب، عام ١٩٢٧. وكانت في حينه من بين ٢٤ بلدية في الشمال ومن بين ٩٨ بلدية في عموم لبنان. وهي، بالتالي، تنتمي إلى الرعيل الأول من البلديات الـ.... الموجودة حالياً في لبنان[١]. وهي كانت عام ١٩٧٣ من بين ١٧ بلدية في قضاء البترون الذي يتّسع لـ ٦٥ قرية وبلدة. وأتت بلدية تنورين عام ١٩٧٠ في المرتبة الخامسة من حيث حجم وارداتها، بعد بلديات شكا وسلعاتا والبترون والهري، وكلّها بلدات ساحلية[٢]. يشمل نطاقها البلدية منطقة واسعة جداً تغطّي تقريباً ثلث بلاد البترون، وتحاذي حدودها خراج البلدات التالية: دوما، الكفور، نيحا، حدث الجبّة، الديمان، حصرون، بزعون، بقرقاشا، عيناتا، اليمّونة، العاقورة، جاج، ترتج وبشعلي. وهي مؤلّفة من ١٧ تجمُّع سكني[٣]، أهمّها: تنورين الفوقا، وطى حوب، وادي تنورين، وتنورين التحتا، حيث يقيم قسم من أهالي تنورين شتاءً، في حين أن سكنهم في التجمُّعات المتبقّية، كشاتين وبلعا، وغيرهما، لا يتعدّى فصلي الربيع والصيف.

عرفت بلدية تنورين حت عام ١٩٩٨ ستة مجالس بلدية رئسها على التوالي: يوسف جبرايل خطّار طربيه، مخائيل بطرس طربيه، جان حرب، الذي أصبح في ما بعد نائباً عن بلاد البترون، إميل أنطون الخوري حرب، أنطون حرب، حنون راشد طربيه، والمونسنيور يوسف مرعب حرب الذي استمر رئيساً للبلدية من ٢٥ تموز ١٩٦٣ إلى ربيع ١٩٩٨.

عام ١٩٢٧ كان أعضاء المجلس البلدي سبعة وارتفع هذا العدد إلى ١٢ عام ١٩٦٣. فقد بلغ عدد

---

(١) الأرقام مأخوذة من مساهمة الدكتور بول سالم (١٩٩٦): «اللامركزية الإدارية: إتّجاهات عالمية ومبادئ تحليل»، المنشور في كتاب: «اللامركزية الإدارية في لبنان: الإشكالية والتطبيق»، الصادر عن المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ص ٤٦، ومن كتاب الدكتور خالد قباني (١٩٨١): «اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان»، منشورات البحر المتوسط وعويدات، ص ٤٥١. عام ١٩٥٠ كان عدد البلديات ١٦٠، وبلغ عام ١٩٧٠، ٦٢٠ بلدية. انظر فاضل حموية (١٩٧٠): «البلديات والإنماء»، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، ص ١١٩.

(٢) انظر موسى دبّوق (١٩٧٣): «الإدارة المحلّية في قضاء البترون»، سلسلة دراسات وأبحاث المركز الوطني للتطوير البلدي، بيروت، ص ٨٩ و٩٧.

(٣) تنورين الفوقا، شاتين، بلعا، اللقلوق، وادي الجرد، إبرايا، فحتا، حوراتا، المسيل، الحريصا وتوابعها، سير الأسد، عين الراحة، راس بنيا، تنورين التحتا، وادي تنورين، وطى حوب وحوب.

سكّان تنورين في ذلك الحين ١٠ ـ ١٢ ألفاً، مما سمح بتصنيف بلديتها في فئة البلديات ذات الحجم الوسط، حيث عدد السكّان يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ نسمة[٤].

من جهة مواردها، كانت بلدية تنورين تعتبر حتى عام ١٩٦٣ من البلديات الصغرى لأن مجموع مداخيلها السنوية لم يكن يتجاوز الـ ٢٥٠٠٠ ل.ل.[٥]، وينقسم إلى عائدات محلية مكوّنة من إيرادات إيجار الكلاء في جرد تنورين العالي، وإلى عائدات حكومية كانت محدودة جداً. وقد انعكس ضعف إمكاناتها المادّية إسهاماً محدوداً من قبلها في مختلف حقول الإنماء الريفي والمحلي، علماً أن المجالس البلدية التي سبقت عام ١٩٦٣ حقّقت عدداً من الإنجازات. فقد اهتمّ المجلس البلدي الأول، بإتمام تحديد المشاع وفصله عن الملك الخاص. وقد شكّلت لجنة، عام ١٩٢٥، من البلدة لتحقيق هذا الأمر. لكن السجلّ الذي وضعته وُوجِه باعتراضات من البعض. فشُكّلت لجنة أخرى وضعت سجلاً أثبتته محكمة دوما. ويعتبر تقرير اللجنة هذا، المحفوظ في البلدية، أحد أهمّ الوثائق التي بين أيديها لإظهار الحدود بين الأملاك الخاصّة وبين المشاع.

خلال رئاسة جان حرب، مسح أهالي بلدة اليمّونة عقاراً من أملاك تنورين يحمل الرقم ١٥١٠ على أنه من مشاعهم الخاصّ. فتقدّمت البلدية باعتراض وعيّنت لجنة حقوقية لفصل النزاع بين البلدتين. وحكمت هذه اللجنة بأن الأرض المتنازع عليها هي من أملاك تنورين. كذلك أنجزت في عهد البلدية نفسها وصلة الطريق العام الممتدّة من شاتين إلى مدخل تنورين الجنوبي (الشطافة)، ووصلة أخرى من تنورين إلى وطى حوب، بواسطة العونة. وبنت بلدية حنون راشد طربيه درج كنيسة سيدة الانتقال ونقلت المقابر إلى خارج تنورين الفوقا، كما قامت بتشجير رمول عين الراحة ـ عريض الشمّيس، بالصنوبر.

٢- المجلس البلدي لحقبة ١٩٦٣ ـ ١٩٩٦

شكّل انتخاب مجلس بلدي إئتلافي (بين العائلات) عام ١٩٦٣، برئاسة المونسنيور يوسف مرعب حرب، نقلة نوعية في عمل البلدية في حقل الإنماء الريفي والمحلّي. وقد رافق هذا المجلس إنماء وتطوّر تنورين طيلة ٣٤ عاماً، أي أن له تجربة غنية وطويلة في حقل الإنماء المحلّي تستحقّ أن تقوّم لإبراز دورها وحدود هذا الدور ولاستنتاج الدروس منها.

خلال الحقبة الأولى التي تلت تسلّم المجلس البلدي المذكور لمهامه، كانت بلدية تنورين ما تزال تنتمي لجهة مداخيلها إلى فئة البلديات الصغيرة، تبعاً للتصنيف الذي وضعته وزارة التصميم العام عام

(٤) بالنسبة لتصنيف البلديات استناداً إلى حجمها، انظر فاضل حموية (١٩٧٤): «تنظيم الإدارة المحلّية في لبنان»، سلسلة دراسات وأبحاث المركز الوطني للتطوير البلدي، ص ١٩.

(٥) بالنسبة لتصنيف البلديات إستناداً إلى مداخيلها، أنظر فاضل حموية (١٩٧٠): «البلديات والإنماء» المذكور سابقاً، ص١٢٣.

١٩٦٧، وهي البلديات التي كانت مداخيلها السنوية أقلّ من ماية ألف ليرة[٦]. لكن رئيس البلدية، الذي يجعل منه قانون البلديات رئيساً للسلطة التنفيذية في البلدية ويمنحه صلاحيات واسعة في حقل الإنماء الريفي، سيكون له دور أساسي في تفعيل دورها وإعطائه حجماً وأهميّة يتجاوزان إمكاناتها المادية[٧]. فهو إلى كونه رجل دين وكاهن الرعية، مهندس زراعي تخرّج من فرنسا عام ١٩٤٢. وكان سبق له أن شغل منصب أمين سر البطريرك العام وقيّم الكرسي البطريركي في بكركي لمدة ١٢ سنة متتالية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٧. هذا، في وقت كان المستوى العلمي لرؤساء البلديات متدنّياً إلى حدّ كبير، حيث أن ٧٢٪ من رؤساء ٨٣ بلدية في أقضية الشوف وعكار وبعلبك كانوا، بحسب دراسة وزارة التصميم، يلمّون مجرّد إلمام بالقراءة والكتابة[٨].

٣- تجربة المجلس البلدي لحقبة ١٩٦٣ ـ ١٩٩٨ في حقل الإنماء المحلّي في تنورين

أ) لمحة سريعة عن أوضاع تنورين عام ١٩٦٣

عام ١٩٦٤ بلغ تعداد الناخبين في تنورين وفقاً للقوائم الإنتخابية، ثمانية آلاف شخص. أما عدد السكّان فكان يتراوح في العام ذاته بين ١٠ و١٢ ألفاً، وفقاً لدفتر النفوس في دائرة الأحوال الشخصية في البترون[٩]. ولم تكن الهجرة الداخلية الكثيفة من الريف باتّجاه بيروت قد بلغت في ذلك الوقت مداها. وبالتالي، يصحّ القول أن أكثرية أهالي تنورين كانت ما تزال تقيم فيها صيفاً شتاءً.

من الصعب أن نصدّق اليوم أن التجمع السكني الأكبر في تنورين، أي تنورين الفوقا، كان ما يزال حتى عام ١٩٦٠ غير مربوط تماماً بشبكة الطرق العامّة في لبنان. فالطريق التي تصله من جهة طرابلس والبترون كانت تقف عند مار ضومط (على مسافة خمسة كيلومترات من ساحة تنورين الفوقا). أما الطريق التي تصله من جهة جبيل، فكانت تقف عند مدخله الجنوبي (على مسافة كيلومتر واحد من ساحة البلدة)، أي أن تنورين الفوقا كانت حتى ذلك التاريخ ما تزال تنتمي إلى فئة القرى التي لم تكن بعد قد فكّت عزلتها عن العالم الخارجي، وقد تمّ، بالفعل، عام ١٩٦٠ تنفيذ وصلة مار ضومط ـ تنورين الفوقا حتى مدخل البلدة. إلاّ أنه كان لا بدّ من انتظار عام ١٩٦٣ ليتمّ شقّ أول طريق غير معبّدة تمرّ داخل البلدة وتتيح اجتيازها من أسفلها إلى أعلاها، وهي وصلة ساحة تنورين ـ خرحل التي هي

(٦) أنظر وزارة التصميم العام، مصلحة النشاطات الإقليمية (١٩٦٧): «الإدارة المحلّية البلدية في لبنان»، بيروت، ٢٢٠ صفحة.

(٧) أنظر قانون البلديات رقم ٦٩، الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٦٣.

(٨) أنظر دراسة وزارة التصميم المشار إليها سابقاً وفاضل حموية (١٩٧٥): «أوضاع البلديات في إقضية الشوف وعكار وبعلبك»، سلسلة دراسات وأبحاث المركز الوطني للتطوير البلدي، ص ١٥.

(٩) هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار إلاّ جزءاً من الأهالي الموجودين في المهجر.

جزء من الطريق العام تنورين ـ حدث الجبّة[10]. وبكلام آخر، كان ينبغي انتظار عام ١٩٦٣ لكي تعبر للمرّة الأولى مركبة آلية أو سيارة داخل تنورين. أما بقية الطرقات الداخلية في البلدة فكانت جميعها «طرقات رجل».

عام ١٩٦٣ لم تكن الجهود المبذولة لتعميم الكهرباء على الريف من قبل الإدارة الشهابية، بواسطة مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، قد أوصلت الكهرباء إلى تنورين. وسوف يتحقّق ذلك بعد أربعة أعوام من ذلك التاريخ، في عام ١٩٦٧. أما مياه الشفة فسوف ينبغي انتظار النصف الثاني من السبعينات لكي يتمّ إيصالها إلى غالبية المنازل. كذلك، كان ثمّة هاتف يَدَوي واحد للعموم في تنورين عام ١٩٦٣.

يمكن استنتاج حالة الخدمات الاجتماعية في البلدة بوجهيها الصحّي والتربوي انطلاقاً من حالة العزلة التي كانت تعانيها هذه الأخيرة. فصعوبة الاتّصال بالمدن حيث تتوفّر الخدمات الطبيّة السريعة كانت تحرم البلدة منها في غياب أية خدمات طبيّة داخل البلدة.

أما المؤسّسات التربوية المحلّية فكانت محصورة، في ذلك التاريخ، بمدرسة أقلّ من ابتدائية تحت إشراف راهبات العائلة المقدّسة (٧٠ تلميذة) وبمدرسة رسمية أقلّ من ابتدائية في كل من شاتين (٧ ـ ١٠ تلاميذ)، وتنورين الفوقا (٤٥، ووطى حوب (٦ أو ٧) وتنورين التحتا (٤٠). أي إن عدد التلاميذ الذين كانوا يتلقّون دروسهم ضمن النطاق البلدي لتنورين لم يكن يتجاوز الـ ١٨٢، وهو ما يساوي نسبة ١٨.٠٪ من مجموع الأهالي.

ب) أوضاع البلدية عام ١٩٦٣

يمكن اختصار أوضاع البلدية حين تسلّم المجالس البلدية مهمّاته، في تموز ١٩٦٣، على النحو التالي: لم تكن البلدية تملك مركزاً خاصّاً بها. فكان المجلس البلدي يجتمع في إحدى غرف المدرسة الرسمية في تنورين الفوقا، وهي تحتوي على مكتب ومقاعد دراسة يحتلّها التلامذة في الأيام العادية،ويشغلها رئيس وأعضاء المجلس البلدي حين يعقدون اجتماعاتهم. ولم يكن ثمة أرشيف للبلدية، بل دفتر قرارات ودفتر صندوق وأوراق مختلفة تسلّمها المجلس في كيس من الخيش. أما الصنودق البلدي فكان، بتاريخ تموز ١٩٦٣، مديوناً تجاه موظّفي البلدية الثلاثة: الكاتب ومأمور الصحّة والشرطي، الذين لم تكن قد دفعت مرتباتهم منذ بداية العام.

(١٠) وقد أمّنت اعتمادات من المبالغ المرصدة بموجب القانون ـ البرنامج المعروف بقانون الـ ٨٤ مليون، الذي أقرّ في السنوات الأولى في العهد الشهابي بهدف فكّ عزلة ٦٠٠ قرية كانت ما تزال غيرمربوطة بشبكة الطرق العامة. أنظر القانون المصدّق بالمرسوم ٦٦٣٠، تاريخ ١٩٦١/٥/١٠، المنشور في الجريدة الرسمية، عدد ٢٢، تاريخ ١٩٦١/٥/١٧.

وقد استأجر المجلس البلدي، في بداية الأمر، مقرّاً له في أحد المنازل. وفي ما بعد، استعاد أصحاب المنزل ملكهم واستأجرت البلدية مقرّاً لها في البناء الملحق بكنيسة البلدة. لكن ضيق المكان جعل من منزل رئيس البلدية مركزاً لها، خصوصاً وأن هذا الأخير بات يختصر البلدية بشخصه لتحمّله وحيداً كافة أعباء العمل البلدي. وكان سبب ذلك عدم قدرة البلدية على تحمّل أعباء إنشاء دائرة إدارية فيها. وفي ما بعد، استقال أحد موظّفيها وأُحيل الباقون إلى التقاعد وحظّرت سلطة الوصاية على البلدية ملء المواقع الشاغرة بموظّفين جدد.

ج) مالية البلدية

تخضع البلديات لأصول ونصوص حصرية في كل ما يتعلّق بحساباتها[11]. وينيط قانون البلديات برئيس البلدية وضع مشروع الموازنة السنوية وتقديمه إلى المجلس البلدي لإقراره. وتنطوي الموازنة السنوية للبلدية، على تقديرات لكافة الواردات والنفقات البلدية للسنة المقبلة، تدوّن على دفتر الموازنة. وكان رئيس البلدية في تنورين يقوم بنفسه، بتسجيل كافة التحصيلات حين ورودها، وكافة النفقات المصرفية. ويستخدم لهذه الغاية: دفتر الصندوق ودفتر المداخيل ودفتر المصاريف والدفاتر النثرية للمداخيل والمصاريف. كما يستخدم دفاتر أخرى، كدفتر القرارات الذي تدوّن فيه قرارات المجلس البلدي ودفتر مقرّرات الرئاسة.

وفي نهاية السنة المالية كان يقوم بوضع الحساب القطعي للسنة المنصرمة على جدول مستقلّ يسمّى جدول الحساب القطعي، مما يتيح إظهار الوضع الفعلي للواردات والمصارفات البلدية وتبيان وضع الصندوق البلدي.

١ـ واردات البلدية: تطوّرها ومكوّناتها الرئيسية: تقسم الواردات البلدية إلى أربعة أقسام رئيسية، هي: ١) الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلّفين، وتعدادها أربعة عشر رسماً وفقاً لقانون الرسوم البلدية الصادر عام ١٩٦٧. ويحقّ للبلدية أن تفرض رسوماً أخرى يقرّرها المجلس البلدي وتستوفيها البلدية بنفسها من المكلّفين. ٢) حاصلات أملاك البلدية وإيرادات الأملاك المشاعية. ويشكّل هذان القسمان ما يمكن تسميته بالعائدات المحلّية التي ينبغي على البلدية أن تحصّلها بنفسها. ٣) الرسوم التي تستوفيها الدولة والمؤسّسات العامّة والخاصّة لصالح البلديات. وهي كناية عن إضافات على الرسوم والضرائب التي تستوفيها الدولة لخزينتها. ومنها العلاوات على ضريبة الدخل وضريبة

(١١) أنظر في هذا المجال: «قانون الرسوم البلدية»، مرسوم إشتراعي رقم ٦٨، صادر بتاريخ ١٩٦٧/٨/٧، منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٨، و«أصول المحاسبة في البلدية» الصادر بالمرسوم رقم ٥٥٩٥، تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢، وخطّار شبلي (١٩٧٤): «مالية البلدية» في سلسلة دراسات وأبحاث المركز الوطني للتطوير البلدي، وإميل حايك (١٩٨٥): «التشريع المالي في البلديات»، بيروت. و«قانون الرسوم والعلاوات البلدية» رقم ٨٨/٦٠، صادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٢، ومنشور في الجريدة الرسمية، ملحق العدد ٣٣، تاريخ ١٩٨٨/٨/١٨.

الأملاك المبنية ورسوم الموادّ الملتهبة، إلخ... وأهمّها العلاوة على رسم المرفأ التي تستوفيها إدارة الجمارك لصالح البلديات. يضاف إلى ذلك العلاوات التي تستوفيها المؤسّسات والإدارات العامّة لصالح جميع البلديات، كالعلاوة على التبغ والتنباك التي تستوفيها إدارة التبغ والتنباك، والعلاوات التي تسوفى لصالح البلديات المحلّية، كالعلاوة على المخابرات الهاتفية وبدلات الاشتراك التي تحصّلها إدارة الهاتف، أو العلاوة على استهلاك الطاقة الكهربائية التي تستوفيها مصلحة كهرباء لبنان. كل هذه العلاوات، في ما عدا الأخيرتين منها، تسمّى رسوماً مشتركة وتجمع، ابتداءً من عام ١٩٧٨، في الصندوق البلدي المستقلّ مقدمة لتوزيعها على جميع البلديات. ويمكن أن نسمّيها بالعائدات الحكومية. وهي تقسم، بدورها، إلى قسمين: جزء يوزّع على البلديات لدعم موازناتها، وجزء آخر يخصّص لتمويل مشاريع التنمية في النطاق البلدي. ٤) المساعدات والهبات والقروض.

بالنسبة لواردات بلدية تنورين، يظهر الجدول رقم (١) الملحق بالنصّ، أن حصة الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلّفين ضعيفة نسبياً في مجموع الواردات البلدية، وأهمّها رسوم الترخيص بالبناء والترميم ورسوم إنشاء المحارير والأرصفة وصيانتها والرسم على البيانات والدروس الفنّية. وبلغت حصّتها الإجمالية في مجموع الواردات، ٥.٧٥٪ عام ١٩٦٤، و٥.٩٪ عام ١٩٩٤. وتتبعها من حيث الأهميّة الرسوم على القيمة التأجيرية للأبنية السكنية وغير السكنية وهي تُفرض باسم شاغل البناء مستأجراً كان أو مالكاً. ويعكف رئيس البلدية على استيفائها بنفسه من المكلّفين لعدم وجود جابٍ في البلدية. فكلّما تقدّم أحد الأهالي لطلب براءة ذمّة أو أوراقاً مشابهة، يلزمه رئيس البلدية بدفع جزء مما يتوجّب عليه قبل الاستجابة لطلبه. أما المورد المحلّي الأكبر للبلدية فيتمثّل بإيرادات إيجار الكلاء في الجرد العالي. وبلغت حصّة هذه الإيرادات في مجموع الواردات ١٦٪ عام ١٩٦٤، و١٣.١٪ عام ١٩٧٤، ١٧.٥٪ عام ١٩٩٤. أما حصّة الموارد المحلّية الثلاث مجتمعة في مجموع الواردات البلدية فبلغت ٢٢٪ عام ١٩٦٤، و١٤٪ عام ١٩٧٤، و٢٦.٧٪ عام ١٩٩٤. مما يظهر أنها بقيت، بوجه عامّ، ضعيفة نسبياً وبأن البلدية اعتمدت دائماً وبشكل رئيسي على العائدات الحكومية لتمويل إنفاقها.

أما هذه الأخيرة، وهي التي تستوفيها الدولة باسم البلديات، فإنها خلافاً للقانون، لم تكن توزّع عليها بشكل منتظم. وغالباً ما لجأت الدولة لاستخدام موجودات الصناديق البلدية المختلفة لتمويل إنفاق الموازنة وعجز الخزينة كما كان حصل في نهاية الستينات أو في نهاية النصف الأول من السبعينات[١٢]. وأحياناً كانت تمرّ سنوات طويلة قبل أن تحصل البلديات على جزء من المبالغ المستحقّة

(١٢) أنظر في هذا الشأن كتاب: Albert DAGHER (1995): L'Etat et l'Economie au Liban: action gouvememental et finance publiques de l'Indépendance à 1975, éditions du Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemparain, Beyrouth, 224 pages.

لها في خزينة الدولة[١٣]. وقد درجت الدولة على دفع قسم من المبالغ المستحقّة للبلديات على شكل سلفات، كما حصل عام ١٩٧٤ أو عام ١٩٨٠، أو على شكل مساعدات وزّعتها وزارة البلديات، كما حصل عام ١٩٩٤. وقد حصلت بلدية تنورين على ٢٥ مليون ليرة في تلك السنة. أما حصّة العائدات الحكومية في مجمل واردات بلدية تنورين فبلغت ٧٣.٧٪ عام ١٩٦٤، و٧٦.٩٪ عام ١٩٧٤، و٣٠.٢٪ عام ١٩٩٤.

وقد أدى تروّس المونسنيور حرب لبلدية تنورين لزيادة حصّة البلدية من العائدات الحكومية. وتحصل البلديات على ٧٥٪ من مجموع العائدات الحكومية، والباقي يوزّع على اتّحادات البلديات. ويتمّ توزيع ٦٠٪ من الحصّة المخصّصة لدعم موازنة البلديات على أساس عدد السكّان المقيّدين في سجلاّت الأحوال الشخصية والباقي على أساس الحاصل الفعلي للرسوم البلدية المباشرة خلال السنتين السابقتين[١٤]. وكان المبلغ الممنوح لبلدية تنورين يساوي، في بداية عهد المجلس البلدي المنتخب عام ١٩٦٣، ٢٥ ألف ل.ل. وقد دفعت ضآلته، نسبة إلى اتّساع النطاق البلدي لتنورين وحجم الأعباء الملقاة على كاهل البلدية فيها، رئيس البلدية للمراجعة بهذا الشأن، إلى أن اكتشف أن هذه العائدات تعطى للبلدية على أساس أن عدد السكان لا يتعدّى الـ ٢٥٠٠ شخص. ثم صُحّح الخطأ وارتفعت العائدات من ٢٥ إلى ٥٥ ألف ليرة. وأدّى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق البلدي بمعدّل ثلاث مرّات بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦ (من ٢٦١٤٦ ل.ل. إلى ٨٤٣٢٤ ل.ل.).

٢- **النفقات البلدية**[١٥]: إن القاعدة في لبنان هي أن يستنفد الإنفاق الإداري غالبية موارد الموازنة في الإدارات الحكومية، المركزية منها أو المحلّية، بحيث يبقى النذر اليسير للإنفاق على المشاريع الإنشائية. لم يكن الأمر على هذا النحو في بلدية تنورين كما يبيّن الجدول رقم (٢) الملحق بالنصّ. فقد بلغت حصّة النفقات الإدارية في مجموع الإنفاق ٥٠٪ عام ١٩٦٤ و٢٠.٣٪ عام ١٩٨٠ و٧.٣٪ عام ١٩٩٤. وإذا أخذنا حصّة الرواتب والأجور مع ملحقاتها على حدة، فإن حصّتها في الإنفاق البلدي بلغت ١٤٪ عام ١٩٦٤، و١٢.٣٪ عام ١٩٨٠، ٠.٦٪ عام ١٩٩٤. فالبلدية لم تعد منذ عام ١٩٩٤، تستخدم موظفاً إدارياً واحداً، كما سبق أن أشرنا.

في ما خلا ذلك، توزّع الإنفاق البلدي بين نفقات الصيانة والتجهيز والنفقات الإنشائية ونفقات الخدمات والمساعدات. وكانت حصّة الأولى في مجموع الإنفاق، ٢٨٪ عام ١٩٨٠، و١٦٪ عام

(١٣) أنظر، على سبيل المثال، المرسوم رقم ١٨٤٣ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٩/٧/٥، الذي يقضي بتوزيع عائدات الرسم البلدي على المواد الملتهبة لعام ١٩٧٠، عام ١٩٧٩.

(١٤) أنظر المرسوم رقم ١٩١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٦، الخاصّ بتحديد أصول وقواعد توزيع أموال الصندوق البلدي المستقل، الجريدة الرسمية، العدد ١٧، تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦.

(١٥) توزّع على ستة أبواب وفقاً للمرسوم رقم ٥٥٩٥، الصادر عام ١٩٨٢، الخاصّ بتحديد أصول المحاسبة في البلديات واتّحاد البلديات، الجريدة الرسمية، عدد ٣١ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٨.

١٩٩٤، وحصّة الثانية ١٧٪ عام ١٩٦٤، و٢٣.٥٪ عام ١٩٨٠، و٥٨٪ عام ١٩٩٤. ويأتي في مقدّمة النفقات الإنشائية البند المتعلّق بالطرق والمجاري والأقنية، وحظيت المدارس الرسمية بحصّة الأسد من الإنفاق على التجهيز والمساعدات.

٣- وضع الصندوق البلدي: يبيّن الجدول رقم (٣) الملحق بالنصّ، أرقام المداخيل والمصارفات البلدية لسبع سنوات مختلفة، كما يظهر ذلك قطع الحساب السنوي للبلدية. ونستنتج منه أن صندوق البلدية حقّق في غالب الأحيان فائضاً هو نتيجة زيادة الواردات عن مستوى الإنفاق، الأمر الذي يدلّ على استخدام حذر للأمور البلدية.

٤- إستنتاجات: إن الاقتصار على عرض أرقام الموازنات لا يكفي للاستدلال على دور البلدية وإنجازاتها في حقل الإنماء الريفي. وهو ما سوف نكرّس له الجزء التالي من هذا النصّ. إلا أن هذه الأرقام تسمح لنا باستخراج بعض الخلاصات:

أ) تبيّن الأرقام ضعف الموارد والإنفاق البلديين مقارنة بما ينبغي أن تستحوذ عليه إدارة لامركزية محلّية تشرف على نطاق بلدي بحجم تنورين. ولو قصرنا حديثنا على سنة ١٩٩٤ كمثال، لتبيّن لنا أن حصة كل فرد من الإنفاق البلدي في النطاق البلدي لتنورين تساوي: ٥٨٣٢٢٦٨٢ ٪ ١٨٠٠٠ = ٣٢٤٠ ل.ل.، أي ما يعادل دولارين في العام. ويترتب على ضعف الموارد هذا إنفاق بلدي محدود ينحصر في أعمال الصيانة وإعمال إنشائية محدودة، ويحدّ من قدرة البلدية على القيام بمشاريع إنشائية طموحة.

ب) تتحمل الدولة مسؤولية ضعف الموارد هذا، إذ تقع على عاتقها مهمّة تحصيل الموارد الأساسية للبلديات من خلال الرسوم والعلاوات التي تستوفيها من المكلّفين لصالح الإدارات المحلّية.

ج) إن عجز الدولة عن تحصيل موارد ضريبية كافية لتمويل التنمية كان ثابتة في لبنان قبل عام ١٩٧٥، ولا يزال الأمر على هذا النحو في وقتنا الحاضر. وضعف الموارد الضريبية هذا لا تسأل عنه القيادة السياسية للبلاد فحسب، وإنما المجتمع اللبناني بأسره، وهو الذي يواجه بالرفض أية زيادة للأعباء الضريبية يمكن أن تطرح عليه.

تلكم هي الشروط المالية التي حكمت عمل البلدية عبر السنوات الماضية. وبهذه الشروط عمدت البلدية إلى إنجاز ما حققته من أعمال. وهي سوف تعمل على تجاوز مسألة ضعف الموارد العادية وضعف الإسهام الحكومي فيها لتمويل الإنفاق البلدي من خلال اللجوء إلى المساعدات والهبات، أي من خلال التفتيش على موارد استثنائية للقيام بعدد من المشاريع.

هـ) مجالات عمل البلدية وإنجازاتها:

١- في الحقل العمراني

أ) تعبيد «طرق الرجل»: إن أول مشروع نفّذته البلدية كان تعبيد جميع «طرق الرجل» الكائنة في

تنورين وشاتين ووطى حوب والوادي وتنورين التحتا وصبّها بالباطون بعد أن كان الانتقال عليها شتاءً شاقاً بسبب الوحول. وتمّ ذلك خلال عام ١٩٦٣. فجرى رصف ١٤ كلم من «طرق الرجل» بالحجارة وصبّت بالباطون خلال ٣ أشهر. وتمّ ذلك بموازرة الأهالي الذين لبّوا نداء البلدية للتعاون معها في تحقيق هذا الهدف. وبلغت كلفة الأعمال بكاملها ١٤٥٠٠ ل.ل.، أي ما يوازي ليرة واحدة للمتر المربّع. وأنفقت البلدية هذا المبلغ من المال المرصد لها في وزارة الداخلية لأن صندوقها كان فارغاً. وعندما كشفت مديرية التنظيم المدني والقروي على الأعمال، قدّرت نفقاتها بـ ١٥٠٠٠٠ ل.ل. ووافقت مديرية الشؤون البلدية والقروية على صرف هذا المبلغ. لكن رئيس البلدية طالب بما أنفقه فقط، أي بـ ١٤٥٠٠ ل.ل.، وأحيل الملفّ إلى ديوان المحاسبة الذي وافق على ما ارتآه رئيس البلدية.

ب) تخطيط تنورين الفوقا وإنشاء الطرق الداخلية فيها: كانت البلدية السابقة، برئاسة حنون راشد طربيه، قد خطّطت شارعين داخليين في البلدة، بقيا بدون تنفيذ. وبعيد استلامه لمهامه، بادر المونسنيور حرب إلى طلب مهندسين على نفقة البلدية من مديرية التنظيم المدني والقروي، التي أصبحت إحدى مديريات وزارة الأشغال العامّة ابتداء من عام ١٩٥٩، وذلك لوضع مخطّط توجيهي أو تنظيمي عامّ للبلدية، تحدّد فيه الطرقات الداخلية اللازمة فنّياً والأماكن والأبنية العامّة، إلخ...[١٦]. وقد أقامت لجنة المهندسين، التي شكّلت لهذه الغاية، فترة في البلدة، وضعت على أثرها مخطّطاً شاملاً لها يلحظ إنشاء سبعة شوارع فيها، بالإضافة إلى الشارعين اللذين سبق تخطيطهما. لكن، بعيد انتهاء التخطيط في عام ١٩٦٥، سرقت ملفاته من دائرة التنظيم المدني، إذ رشا أحد النافذين في البلدة، الذي اعتبر نفسه متضرّراً من المخطّط، بعض المهندسين واستحصل لنفسه على سجلاّت التسلّم والتسليم. واضطرّت البلدية للّجوء مجدداً إلى دائرة التنظيم المدني لإعادة التخطيط، ووضع مخطط جديد لشارعين. وفي ما بعد، قام رئيس البلدية بنفسه بتخطيط وتنفيذ شارعين آخرين. وقد واجهت تنفيذ الشوارع معارضة حادّة في بعض الأحيان وصعوبات في الاستملاك. وتسبّب ذلك في أن الشوارع التي نفّذت لم تأخذ عرضها المقرّر، وبقيت أربعة شوارع بدون تنفيذ حتى اليوم.

ج) مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة المتعلّقة بالتنظيم المدني والبناء: كانت كل بيوت وأبنية تنورين الفوقا، التجمّع السكاني الأكبر ومركز البلدية، حتى عام ١٩٥٨، ذات سقوف ترابية ما عدا ستة منها كانت مسقوفة بالإترنيت الوردي اللون (كنيسة سيدة الانتقال)، أو بالقرميد الأحمر الفخّاري (مدرسة الراهبات وبضعة منازل أخرى). وتميّزت شاتين، على العكس، بتعدّد بيوتها المسقوفة بالقرميد الأحمر. ولم يعد اليوم في البلدة سوى بيت واحد له سقف ترابي.

كانت تدخّل البلدية محدوداً لجهة التأثير على مواصفات الأبنية المستحدثة في البلدة. لكن رئيس

(١٦) أنظر لويزا جرماني، حسن نور الدين وآخرون (١٩٧٥): «تنفيذ مشاريع الطرق البلدية» سلسلة دراسات وأبحاث المركز الوطني للتطوير البلدي، بيروت.

البلدية لم ينفكّ يجهر بتفضيله للأبنية المشيدة بالحجر السمّاقي ويحثّ الأهالي على إيلاء المواصفات الجمالية لبيوتهم أهمّية خاصّة. لكن لم يستطع أن يمارس تأثيراً مباشراً على هذه الصعيد إلاّ في الأبنية التابعة لوقف الكنيسة، كمدرسة الراهبات. وقد عبّر باستمرار عن أسفه لانصراف غالبية الأهالي عن الأبنية الحجرية لصالح أبنية أقلّ كلفة وأقل جمالاً.

وبسبب نشوب الحرب الداخلية ابتداءً من عام ١٩٧٥، تراجعت قدرة البلدية على فرض احترام القانون والأنظمة المعمول بها في مجال البناء. وقد شيّد خلال هذه الحقبة الكثير من الأبنية بدون ترخيص. وتعدّى الكثيرون على الأملاك العامّة داخل البلدة، وخصوصاً الطرقات، لعدم تقيدهم بقانون التراجع.

د) إسهام البلدية بتعميم الكهرباء ومياه الشفة والتلفون:

بعيد وصول الكهرباء إلى تنورين عام ١٩٦٧، عملت البلدية على إنارة الشوارع والتزمت، على الدوام، بإتمام أعمال الصيانة والإصلاحات الروتينية.

أما مياه الشفة، فقد تمّ إيصالها خلال السبعينات إلى تنورين الفوقا وشاتين من نبع الرهوة، على يد وزارة الموارد المائية والكهربائية. وكانت البلدية قد حاولت، في مرحلة سابقة، جرّ مياه هذا النبع إلى تنورين. واصطدمت في حينه بعدم القدرة على استخدام الديناميت لفتح النفق عند مدخل النبع، لأن استخدامه كان يستوجب تصريحاً خاصّاً. وصرف النظر عن الموضوع إلى أن تحقّق إيصال مياه الشفة على يد وزارة الموارد. وثمّة، حالياً، دعوى عالقة رفعتها بلدية تنورين ضد هذه الوزارة لاستعادة حقوقها في ملكية مياه النبع.

وبالنسبة للتلفون، فقد قدّمت البلدية، مجاناً، عقاراً لإنشاء سنترال الهاتف خلال السبعينات. تمّ تشييد المبنى الخاصّ به وأنجز خلال الثمانينات. إلاّ أن تعميم الهاتف على مختلف أنحاء تنورين لم يكتمل بعد، وما تزال مجموعات سكنية عديدة محرومة منه.

هـ) مبادرات البلدية بخصوص الأبنية والساحات العامّة

١- كثر الحديث في أوائل السبعينات عن أهمية تحقيق مشروع «تجميع المدارس الرسمية»، بهدف ضبط توسّع نفقات القطاع التربوي الرسمي ولتحسين إنتاجيته ومستواه. وقد ساهم البنك الدولي، في حينه، بصياغة المشروع وبمبالغ شكّلت جزءاً من كلفة تنفيذه، حصلت عليها الدولة اللبنانية ابتداءً من عام ١٩٧٣. وقد وضعت تنورين على لائحة البلدات المستفيدة من هذا المشروع. واشترت البلدية عام ١٩٧٣ خمسين ألف متر مربّع من الأراضي (بسعر ليرتين للأراضي البعلية وأربع ليرات للأراضي المروية) على التلال والمنحدرات الشمالية الشرقية من تنورين الفوقا استعداداً لتنفيذ هذا المشروع. وعندما تعذّر تنفيذه، فكّرت البلدية باستخدام تلك المساحات لإقامة أبنية رسمية وأخرى ذات منفعة عامّة عليها. وقدّمت منها عقاراً شيّد عليه سنترال الهاتف. وعرضت على مديرية الأمن

الداخلي عقاراً لتشييد مخفر للدرك. كما وضعت عقاراً بتصرّف التعاونية الزراعية لتقيم عليه مركزاً لها. ووضعت عقاراً بتصرّف النادي الرياضي الثقافي ليقام ملعب عليه.

٢- تمثّل ساحة تحت الجوزة وساحة الكنيسة وساحة مار شلّيطا، على صغرها، ساحات تنورين الفوقا الرئيسية. وتعود ملكيتها، في الأساس، لوقف كنيسة سيدة الانتقال وباتت اليوم أملاكاً بلدية عامة. وقد تسبّب ضعف موارد البلدية بمنعها من استملاك عقارات غير مبنية لتوسيع ساحة الكنيسة. وهي تحاول الآن استملاك مبنى قديم لتوسيع ساحة تحت الجوزة.

٢- في حقل الإنماء الزراعي:

إن أهمّ إنجاز حقّقته البلدية على هذا الصعيد، تمكّنها من تنفيذ شبكة كثيفة من الطرق الزراعية متفرّعة من الطرق الرئيسية، بات طولها يساوي اليوم، ١٦٠ كلم. وهي من الشمول والاتّساع، بحيث أنه لم يبقَ سوى القليل من البساتين أو المنازل التي لم تصلها طريق زراعية. وشملت هذه الشبكة جميع المناطق المأهولة من قبل أهالي تنورين، بما فيها تلك الواقعة في خراج بلدة العاقورة، كمنطقة عين الصليب. وقد جرى تخطيط معظم هذه الطرق من قبل رئيس البلدية نفسه. وأشرف، هو أيضاً، على التنفيذ.

لقد تطلّب تحقيق هذا الإنجاز سنوات عديدة، لأنه جاء نتيجة مبادرة مستقلّة من قبل البلدية، ولأن الدولة لم تساهم فيه رغم الطلبات المتعاقبة التي كان رئيس البلدية لا ينفكّ يقدّمها بهذا الشأن. وتطلّب أيضاً، موافقة الأهالي على تقديم تنازلات بالمساحات المطلوبة، واضطرار رئيس البلدية لمخالفة القوانين التي تفرض أخذ الموافقة المسبقة قبل تنفيذ الأعمال، والاستعانة، وإن بشكل محدود للغاية، بـ «المشروع الأخضر» لتنفيذ بعض الطرق، واللجوء، أخيراً، لمصادر تمويل إضافية قدّمتها مؤسّسات غير حكومية، كـ «مؤسّسة الرؤيا العالمية» وهي التي أسهمت خلال الثمانينات بتمويل تنفيذ بعض الطرقات.

وقبل تحقيق هذه الشبكة، كان المزارعون يضطرّون لنقل إنتاجهم من التفاح مسافات قد تصل إلى ٤ أو ٥ كيلومترات على ظهور البغال لإيصاله إلى الطريق العام. ثم يضطرُّون لحراسته أياماً عدّة، وأحياناً تحت أمطار الخريف، قبل أن تأتي الشاحنات لنقله.

٣- في الحقل التربوي

عام ١٩٦٣، كان ثمّة مدارس عدّة في أنحاء تنورين. لكنها كانت جميعاً دون مستوى الابتدائية لأن أياً منها لم تكن تؤهّل لنيل الشهادة الابتدائية.

مدرسة الراهبات هي الأولى في تنورين من حيث تاريخ إنشائها. وقد تمّ ذلك عام ١٩٠٤، نزولاً عند رغبة المونسنيور طوبيا يونس، على يد راهبات المحبّة اللعازاريات الفرنسيات الجنسية. عرفت المدرسة تحت إشرافهنّ، بين عامي ١٩٠٤ و١٩١٤، عصرها الذهبي. وكانت موئلاً لبنات النخبة في

الشمال يأتينها في كل صوب. اضطرّت تلك الراهبات لترك لبنان خلال الحرب الكونية الأولى، وعدن مع رفيقات لهنّ عام ١٩١٨ واستقرينّ أولاً في بيروت. وقبل أن تتاح لهنّ العودة إلى تنورين، توفيت رئيستهنّ في مستشفى الخندق الغميق بالتيفوئيد، من بين ١٣٥ راهبة قضين بهذا المرض وهنّ يعالجن المصابين به. اضطرّ المونسنيور يوسف داغر للُّجوء إلى راهبات العائلة المقدسة خلال العشرينات لتسلّم المدرسة، وما يزال الأمر على هذا النحو إلى اليوم. وتنتمي المدرسة إلى وقف كنيسة سيدة الانتقال، وما تزال دون الابتدائية.

أُنشئت أول مدرسة رسمية في تنورين عام ١٩٢٩. وكانت في بلدة شاتين، وعرفت هي الأخرى عصرها الذهبي، وخرَّجت على امتداد سنوات طويلة أجيالاً من الطلاّب تابعوا دراستهم خارج البلدة. ثم ضمُرَت أعداد طلابها بسبب الهجرة الريفية.

عام ١٩٦٣، لم يتبقى سوى أستاذ واحد لبضعة تلامذة في مدرسة شاتين، وثلاثة أساتذة لمدرسة تنورين الفوقا. وقد أدى إصرار رئيس البلدية إلى دمج مدرسة شاتين بمدرسة تنورين الفوقا وتعيين مدير وأساتذة إضافيين لهذه الأخيرة. ولم يمضِ وقت طويل حتى أصبحت هذه المدرسة تستوعب ٤٠٠ تلميذ بدلاً من ٤٥، بعد تحويلها إلى مدرسة ابتدائية، أولاً، ثم إلى مدرسة تكميلية.

كان الهدف التالي تحويل هذه المدرسة إلى ثانوية. وبدأ العمل في هذا الاتّجاه في أواخر الستينات. لكن المطالبة بذلك جوبهت برفض ثابت من وزارة التربية. ثم تكلّلت الجهود المحلّية لإقناع رئيس الجمهورية بإصدار مرسوم بهذا الشأن، بالنجاح. وصدر المرسوم عام ١٩٧١ بعد «خلوة بيت الدين» التي انعقدت في آذار من العام نفسه.

وقد أدّت الجهود «لتجميع» مدارس تنورين إلى إقفال المدارس الصغرى لصالح الوحدات الأكبر حجماً. فأقفلت مدرستا عين الراحة ووادي تنورين وألحقتا بمدرسة تنورين التحتا التي أضحت تكميلية تشغل مبنى عائداً لوقف مار انطانيوس، استأجرته الدولة وتسهر على تأهيله لجنة الوقف. وبقيت، في المقابل، مدرسة وطى حوب وحدة منفصلة تؤمّن الحضانة لـ ١٠ أو ١٢ تلميذ. ويؤكّد المونسنيور حرب أن أهمّ إنجاز للبلدية كان في الحقل التربوي، وأن رفع المستوى التربوي المحلّي شكّل باستمرار أولوية لديه. ويجد هذا الاهتمام ترجمة له في المساهمة بنفقات المدارس، خصوصاً أمور التدفئة وشراء التجهيزات وإتمام الإصلاحات المتنوّعة. وهو ما ليس متاحاً دائماً لتمنّع سلطة الوصاية عن صرف الأموال لمساعدة المدارس. وقد ترجم أيضاً اهتمامه هذا بتكريس جزء من المبالغ التي قدّمتها «مؤسسة الرؤيا العالمية» على مدى ٥ أو ٦ سنوات لمساعدة المدارس.

٤ – في الحقل الصحّي

ترجمت البلدية اهتمامها بالشأن الصحّي في البلدة من خلال عملها على: ١) تأمين التنظيفات ورفع النفايات الصلبة، ٢) تحقيق مشاريع تصريف المياه المبتذلة تداركاً للتلوّث ولحماية البلدة منه، ٣) الإسهام في تأمين الخدمات الطبّية في البلدة.

وكانت البلدية تؤمن التنظيفات للطرقات والشوارع الداخلية بشكل منتظم. ويشكّل جمع النفايات الصلبة والتخلّص منها، هاجساً دائماً لديها وعبئاً ثقيلاً تتكبّده. ويقوم الأهالي بتجميع نفاياتهم في أكياس تجمع مرّة أو مرّتين في الأسبوع. وتعمد البلدية إلى تجميع النفايات وحرقها في مكب يقع في وادي المحلب على مسافة ٤ كلم من البلدة على طريق تنورين ـ حدث الجبّة. وتشكّل كلفة جمع النفايات ونقلها عبئاً على ميزانية البلدية، إذ تبلغ حوالى ١٥ مليون ليرة سنوياً، أي أكثر من مليون ليرة شهرياً، تضاف إليها كلفة رفع النفايات المتراكمة أثناء الشتاء وكلفة تصريف المياه من الطرقات.

وجعلت الكلفة المرتفعة لعملية رفع النفايات رئيس البلدية يجهد للحصول على شاحنة عصرية تستعمل لهذه الغاية، لكنه لم يتمكن من ذلك. وتملك البلدية آلة تطهير وتستخدم أدوية، من حين لآخر. لمكافحة الذباب والبرغش.

ولتحقيق تصريف المياه المبتذلة ومعالجتها، قرّرت البلدية إنشاءنظام متكامل مكوّن من شبكة مجارير تصبّ في بركة تقام عليها محطة تكرير، مما يسمح بتنقية المياه واستخدامها في الريّ. وكان رئيس البلدية قد باشر قبل عام ١٩٧٥ إنشاء شبكة مجارير عامّة، خصوصاً وأن الأهالي عمدوا إلى ربط مراحيضهم بأقنية تصريف سطحية كانت تلوّث مجرى نهر الجوز. وأسهم، في ما بعد، مجلس الإنماء والإعمار بإنجاز الدراسات لهذا المشروع. إلاّ أن تأخّر التنفيذ دفع البلدية للبحث عن موارد استثنائية، قدّمت جزءاً منها «مؤسسة الرؤيا العالمية»، الأمر الذي أتاح تنفيذ جزء من الشبكة العامّة وجزء من الشبكة الخاصّة وإنشاء بركة التكرير العامّة على العقار رقم ٦، الكائن في منطقة مار ضومط، الذي قدّمته الرهبانية المارونية من أملاك دير حوب. وقد تبنّى مجلس الإنماء والإعمار إنجاز المشروع.

وقد أدّت إقامة الأهالي لحفرهم الصحّية بصورة غير فنّية وغير صحّية، بمحاذاة مجاري الينابيع، إلى تلوّث البعض منها، خصوصاً داخل تنورين الفوقا. ويعمد رئيس البلدية إلى فحص عيّنات من مياه هذه الينابيع، من حين لآخر، في المختبر المركزي للتحقّق من درجة تلوّثها.

أما مساهمة البلدية في تأمين الخدمات الصحّية لأهل البلدة، فتتناول جملة المساعدات التي تقدّمها لمستوصف تنورين الذي أنشأه نادي تنورين الرياضي بمساعدة البلدية ودير حوب في الستينات، وسلّم إلى وزارة الصحّة العامّة في أوائل السبعينات. وتدفع الوزارة أتعاب الطبيب المسؤول عن المستوصف. وهو يداوم فيه يوماً أو يومين في الأسبوع ويؤمّن معاينات مجانية. كما يتبرع بعض الأطبّاء الاختصاصيون من أبناء تنورين بمعاينة المرضى مجاناً فيه. وتقدّم الوزارة عقاقير للمستوصف تقوم البلدية بنقلها إلى تنورين. وتستحصل هي الأخرى، من حين لآخر، على مساعدات وأدوية من «كاريتاس لبنان» وعلى علاجات من «اليونسيف» تضعها في تصرّف المستوصف. ويعتبر هذا الأخير من المستوصفات الناجحة ويؤمّه إلى أهالي تنورين، أبناء القُرى المجاورة، خصوصاً أيام السبت.

وقد سبق للبلدية أن عرضت تقديم عقار يقام عليه مركز صحّي في البلدة. لكن الدولة بنت مستشفاً جبلياً باسم «مستشفى تنورين» يتّسع لسبعين سرير في تنورين التحتا. واستعانت، لهذه الغاية، بموارد قدّمها صندوق التنمية الكويتي. أما الأرض فقدّمتها الرهبانية المارونية من أملاك دير حوب.

٥- مشاكل المساحة والحفاظ على أملاك تنورين

إحدى مهمّات بلدية تنورين الأساسية، إدارة المشاع والمحافظة عليه ومنع التعدّيات عنه من قبل الطامعين به. وللبلدية تجربة طويلة في هذا المجال حيث أنها كانت تجد نفسها في مواجهة مع أطماع بعض البلدات المجاورة لتنورين، حيناً، وفي مواجهة مع أطماع أبناء تنورين بالذات، أحياناً. وقد ذكرنا دور المجلس البلدي الأول في تحقيق تحديد المشاع وفصله عن الأملاك الخاصة، ودور بلدية جان حرب في صون أملاك تنورين المحاذية لمنطقة اليمّونة. وما فتئت البلدية تجد نفسها عرضة لعمليات متواترة ومتفاوتة الحدّة في التعدّي على المشاع.

وقد تعرض رئيس البلدية بعيد تسلمه لمهماته، في تموز عام ١٩٦٣، لموجة ضغوط عليه من قبل فئة من الأهالي، لفتح ملفّ المساحة في جرد تنورين. وقد جوبه بإصرار هؤلاء على فتح ملف المساحة في منطقة الأرز ـ الصلّيب من تنورين. كانت تلك أولى المحاولات في عهده يقوم بها بعض الأهالي لتشريع رغبتهم بالتعدّي على الأملاك المشاعية. وكانت طريقة رئيس البلدية في التصدّي للأمر بأن طلب مهلة أيام، استخدمها لتكوين المستندات والوثائق التي تعينه في مهمّته. واستطاع الاستحصال من الدوائر العقارية على مستند أساسي، هو «دفتر المختار» الخاص بتنّورين[١٧]. ودفتر المختار كناية عن وثيقة جرى تكوينها للمرة الأولى عام ١٨٦٣ لكل قرية وبلدة من قُرى وبلدات المتصرّفية. وقد وضعته لجان المساحة التي شكّلها مجلس إدارة لبنان في ذلك الحين، وهو أول مستند يبيّن الحدود بين الأملاك الخاصّة وبين المشاع في كل من هذه القُرى والبلدات. كما أنه يعيّن العقارات الممسوحة بأسماء الأفراد بالأرقام ويحدّد قيمتها بالدرهم والقيراط والحبّة[١٨].

كما استحصل على الوثيقة التي وضعتها اللجنة المشاعية المعيّنة من قبل المجلس البلدي الأول في أواخر العشرينات، والتي تعتبر أنها فصلت نهائياً في الحدود بين الملك الخاصّ والمشاع العامّ، بعد تثبيتها من قبل محكمة دوما بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٠، عام ١٩٣٢.

وقد استطاع رئيس البلدية، مزوداً بهاتين الوثيقتين، أن يواجه هؤلاء البعض ويمنعهم من وضع يدهم على جزء كبير من غابة الأرز. و لم يكن ذلك كافياً لردعهم، فأجريت عمليات مسح لاحقة في تلك المحلّة اعترض عليها رئيس البلدية في حينه، وتمكّن من إلغائها بحكم صادر عن القاضي العقاري في الشمال.

(١٧) ثمة في الحقيقة دفتر مختار لكل من تنورين الفوقا وتنورين التحتا ووطى حوب وحوب وشاتين وسير الأسد.

(١٨) كل درهم يساوي ٢٤ قيراط وكل قيراط يساوي ٢٤ حبة وكل حبة تساوي ماية متر تقريباً.

وقد عرفت الحقبة الممتدّة من بداية الحرب الداخلية عام ١٩٧٥ إلى اليوم تزايداً كبيراً في عدد التعديات على المشاع من قبل أبناء تنورين. وقد أسهم في ذلك انحسار سلطة الدولة والتردّي الهائل في أداء إداراتها الرسمية وبروز دوافع إضافية لدى بعض الأهالي للقيام بهذه التعدّيات. ونعرض في ما يلي كيفية حصول هذه التعدّيات:

تلعب الوحدات الإدارية المركزية على صعيد المحافظة والمحلّة دوراً رئيسياً في جعل التعدّيات على المشاع ممكنة أو في الحؤول دونها. والإدارات المركزية المعنية في هذه الحالة هي دوائر السجل العقاري الموجودة في عاصمة المحافظة والمختار في المحلّة. ويعطي القانون للجان المساحة المكوّنة من موظّفين تابعين لهذه الدوائر من المخاتير، سلطة واسعة في مجال تحرير وتحديد الأملاك. وهي سلطة تبدو اليوم فادحة وبالغة الضرر. فللجان المساحة هذه يمكنها إجراء عمليات مساحة اختيارية في أي وقت تشاء. وليس عليها في هذه الحالات سوى إبلاغ البلديات عن عمليات المسح الجارية، خصوصاً إذا كانت هذه الأخيرة تتناول أراضٍ مجاورة للمشاع، الأمر الذي يتيح للبلديات الاعتراض عليها إذا لزم الأمر. أما إذا أرادت لجان المساحة تسهيل التعدّيات على المشاع، فإنها تجري عمليات المسح سرّاً لصالح المستفيدين منها، بدون علم البلدية.

ولا تقف مسؤولية دوائر السجلّ العقاري عند مسألة تشكيل لجان المساحة. فمحفوظاتها تضمّ نسخة من دفتر المختار الذي يتضمّن فذلكة توضح بدقّة حدود المشاع والأملاك الخاصة. كما تحتوي هذه الدوائر على المحاضر التي تحدّد ملكية العقارات المختلفة. وقد تسهم الدوائر المرتشية بإحراق أو إخفاء المحاضر الموجودة لطمس هوية المالكين الأصليين لهذه العقارات، وذلك تمهيداً لإعادة تكوين محاضر بأسماء مالكين جدد يشكّلون، في العادة، الطرف الراشي والمستفيد من هذه العملية. تحتوي هذه الدوائر أيضاً على الخرائط التي تعيّن مواقع العقارات وأرقامها وتتيح التعرّف إلى أسماء مالكيها. وتعمد الإدارات المرتشية إلى إخفاء الخرائط القديمة ووضع خرائط جديدة بعد عمليات المساحة التي تكون قد أجرتها. وهي تعمد أيضاً إلى وضع الخرائط الموجودة بحوزتها بتصرّف الأفراد لقاء رشوة، وتختلق شتّى الأعذار للامتناع عن وضعها في متناول البلدية، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة عاجزة عن التثبُّت من التعدّيات الحاصلة والاعتراض عليها. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للبلدية إذا شارك القاضي العقاري في المحافظة في الإرتشاء لتمرير التعدّيات على المشاع. وهو يخالف القانون حين يعمد لتثبيت المحاضر المكوّنة بطريقة غير شرعية دون أن يكون قد اتُّخِذَ قرار باختتام أعمال المساحة جزئياً أو كليّاً ودون أن تطرح المحاضر على أصحاب العلاقة، وعلى رأسهم البلدية، لمعرفة ما إذا كان لهم اعتراض عليها.

ولقد نجحت بلدية تنورين، عام ١٩٦٣، في منع التعدّي على المشاع لأنها استحصلت على المستندات اللازمة التي تبيّن الحدود بين الأملاك الخاصّة وبين المشاع، ولأنها علمت بعمليات المساحة التي أجريت فاعترضت عليها. واستحصلت في ذلك الحين على حكم لصالحها من قاضٍ غير مرتشٍ.

لقد شهدت السبعينات وبداية الثمانينات فورة هائلة في تجارة العقارات المبنية وغير المبنية وارتفاعاً في أسعار الأراضي وصلت آثاره، وإن مخفّفة، إلى تنورين ونطاقها البلدي. الأمر الذي شجّع البعض على وضع يدهم على أراض مشاعية وبيعها تحقيقاً لربح سريع. وقد استفاد المعتدون على المشاع من تراجع أداء الإدارات الرسمية، التي سهّل تواطؤ موظّفيها استباحة الأملاك العامّة.

وقد تبيّن للبلدية أن المساحات العائدة للمشاع والتي مسحت أو كوّنت بها محاضر بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بها بلغت آلاف الدونمات وشملت مناطق بكاملها. ويتجاوز عدد المحاضر الموضوعة على هذا النحو الـ ٤٠٠ ـ ٥٠٠ محضر. وعمد رئيس البلدية أمام حجم المشكلة لدعوة فعاليات تنورين ووضعهم أمام مسؤولياتهم. وشكّلت على أثر ذلك لجنة عهد إليها بدراسة كيفية معالجة هذه المسألة. وقد واجهت هذه اللجنة صعوبات في الحصول على الخرائط التي تسمح لها بتعيين العقارات التي شملتها التعدّيات. إلاّ أنها خطت بضع خطوات إلى الأمام في تحقيق مهمتها وباتت قادرة على وضع تقريرها في هذا الشأن.

٤ – مستقبل اللامركزية الإدارية وآفاق العمل البلدي في تنوري

أ) مستقبل اللامركزية الإدارية في لبنان

تمثّل البلديات الإدارة المحلّية اللامركزية الوحيدة في لبنان، على خلاف ما هو شائع في كثير من البلدان، ومنها فرنسا، التي استقى منها لبنان تشريعاته في هذا المجال. وتحظى البلديات بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي لتقوم بأعباء الإدارة المحلّية. وتتمتّع بكثير من الصلاحيات التي لم تحدّد بصورة حصرية بل اعتبر كل ما له طابع محلّي من اختصاص المجالس البلدية.

قانون البلديات الذي اعتمد أطول فترة من حقبة الاستقلال هو قانون ١٩٦٣. وهو كان مقيّداً للمجالس البلدية في اتّخاذ قراراتها وفي نفاذ مقرّراتها، و لم يُبْقِ من اللامركزية إلاّ الشخصية القانونية. وهو أعطى الدولة حقّ الرقابة على كل قرارات المجلس البلدية وعلى بعض قرارات رئيس البلدية. كما أنه أعطى سلطة الوصاية حقّ حلّ البلدية[١٩].

لقد أدخلت على قانون عام ١٩٦٣ تعديلات بالمرسوم الإشتراعي رقم ١١٨، تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠. وتحدّد المواد (٤٧) و(٤٣) و(٥٠) منه اختصاصات المجلس البلدي وهي متنوعة وشاملة. «فكل عمل ذي طابع أو منفعة عامّة، في النطاق البلدي، هو من اختصاص المجلس البلدي». وتحدّد المادة (٧٢) منه اختصاص رئيس السلطة التنفيذية في البلدية، أي رئيسها. ويحقّق القانون

(١٩) بحسب رأي الدكتور قباني. أنظر خالد قباني (١٩٨١): «اللامركزية...» المذكور سابقاً، ص ٤٧٣. أنظر أيضاً: بشير بيلاني (١٩٧٤): «المشاكل القانونية والإدارية التي تواجه البلديات»، سلسلة دراسات وأبحاث المركز الوطني للتطوير البلدي، ص ٤٢ ـ ٤٣.

الجديد لامركزية موسّعة نوعاً بالمقارنة مع القانون السابق، ويوفّر الحرّية والاستقلال المطلوبين ليمارس المجلس البلدي نشاطه جاعلاً الحرّية القاعدة والرقابة الاستثناء. وبكلام آخر، فإن قرارات المجالس البلدية تعتبر نافذة فيما عدا تلك التي تحتاج تصديقاً من سلطة الوصاية، وهي ضئيلة ومحدّدة على سبيل الحصر[٢٠].

لقد انطلق البعض من تجربة البلديات خلال الحقبة السابقة لإلقاء حكم سلبي على دورها. وركّزوا على حجم التفارق وعدم الانسجام بين الصلاحيات المعطاة لها وبين حجمها. وهي بقيت مقصّرة عن القيام بالمسؤوليات التي أناطها بها القانون، لصغر حجمها وضعف مواردها المالية وانعدام وجود أجهزة إدارية وفنّية ملائمة فيها، ولضعف أهلية أعضاء المجالس البلدية بوجه عام وتدني مستواهم العلمي ولإغراقهم في الحزازات المحلّية والخلافات العائلية. واقترحوا استبدالها بوحدات إدارية لامركزية أكبر تقوم على قاعدة تقسيم جديد لأراضي الدولة اللبنانية إلى أقضية عددها ستون[٢١].

إن ما تقدّم يكشف لنا أن البلدية بمقدار ما تمتلك من إمكانات وعائدات، بقدر ما تزداد قدرتها على المبادرة وتزداد استقلاليتها وحرّيتها في إدارة شؤونها الذاتية، وبالتالي، قدرتها على الاستفادة من القانون الجديد. وتمتلك بلدية تنورين كثيراً من الميّزات التي يمكن أن تجعل منها بلدية نموذجية في ظلّ القانون الجديد.

ب) آفاق العمل البلدي في تنورين

تمتلك تنورين ميّزات نسبية في ثلاثة مجالات على الأقلّ: كبلدة زراعية ومنطقة سياحية وعقدة مواصلات.

١ – من الناحية الزراعية، لا تزال تنورين تمتلك إمكانات هائلة تعود لاتّساع نطاقها البلدي، لم تستثمر بعد. ويكفي لتحقيق ذلك إتمام خطوتين: إستصلاح الأراضي وتأمين المياه للريّ. أما استصلاح الأراضي فلا يقتضي سوى توفّر رساميل يهمّها الاستثمار في الزراعة. بينما يستلزم توسيع رقعة الأراضي المروية بناء شبكة واسعة من البرك الجبلية نقع على الكثير منها حالياً. ويمكن مضاعفة أعدادها عدة مرّات.

إن وجود هذه الإمكانات الكبيرة غير المستغلّة يطرح على البلدية كسلطة محلّية لها أملاك خاصّة بها، وكسلطة مولجة بالإشراف على المشاع في نطاقها البلدي، تحدّيين: (١) أن تقدم على إتّخاذ مبادرات تهدف لاستثارة اهتمام رأس المال الخاصّ للاستثمار في الزراعة؛ (٢) أن تبادر للاستحواذ على إمكانات فنّية جدّية تتيح لها بلورة مشاريع جاهزة للتنفيذ يمكن تسويقها لدى المتموّلين.

(٢٠) أنظر خالد قباني (١٩٨١): «اللامركزية...»، ص ٤٧٣، وخالد قباني (١٩٩١): «لبنان بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية»، قضايا ومعطيات، ص ٦.

(٢١) أنظر: قباني (١٩٨١) وقباني (١٩٩١) المذكورين سابقاً، ص ٦٩٧ وص ٧.

وليس ثمة ما يمنع البلدية من أن تكون شريكاً في كل مشروع جديد ينشأ، وأن تختبر أشكالاً متنوّعة من الشراكة مع رأس المال الخاصّ تكون فيها الطرف القوي بسبب امتلاكها للإمكانات الفنّية المتميّزة ولعنصر الإنتاج الأهمّ، أي الأرض.

والكلام نفسه يصحّ في مجال استغلال المورد الطبيعي الآخر في البلدة: المياه الطبيعية.

٢- كمنطقة سياحية، يمكن القول بدون مبالغة إن النطاق البلدي لتنورين يحتوي على الإمكانات السياحية الأكبر في لبنان والأقلّ استثماراً فيه. ففي هذا النطاق البلدي الذي تساوي مساحته ثلث بلاد البترون ويتراوح ارتفاعه عن سطح البحر بين ٨٥٠ متر (الحرايق)، كحدّ أدنى، و٢٧٠٠ متر (قرنة مشروع النحل)، كحدّ أقصى، لا يوجد فندق واحد وليس ثمّة مطعم واحد مصنّف.

وإذا قارنا منطقة تنورين بمناطق التزلّج الحالية في لبنان، نجد أنها تمتلك أوسع وأطول المنحدرات القابلة للاستغلال لهذه الغاية، وأنها تبزّ في ذلك المناطق المستغلّة حالياً في هذا المجال. بل إن ربطها بمنطقة الأرز ـ بشري على صعيد الإنشاءات الخاصّة بمناطق التزلّج من شأنه جعل هذه المنطقة من لبنان الشمالي أوسع وأهمّ منطقة تزلّج في لبنان. ويسمح اتّساعها بتحويلها منطقة استقطاب سياحي تكون صنواً لمثيلاتها في أرقى بلدان العالم لجهة الحجم والمواصفات.

٣- ما سبق أن قيل عن ضخامة الإمكانات المتوافرة، من جهة، وعدم استغلالها، من جهة ثانية، خصوصاً في المجال السياحي، يمكن ردّه إلى بُعد المنطقة عن العاصمة، حيث التجمّع السكّاني الأعظم في لبنان، وإلى رداءة وتخلّف شبكة الطرق والمواصلات التي تربطها بها.

إن تطوير منطقة تنوري كمنطقة سياحة وتزلّج يتطلّب بناء شبكة طرق أوسع وأهمّ من تلك التي نعرفها حالياً.

إن تحوّل البلدية إلى مركز تتمّ فيه بلورة مشاريع إنتاجية كبرى، ومشاركتها في هذه المشاريع بصفة مساهم يجعلان منها بلدية نموذجية تمتلك إمكانات ذاتية كبيرة، مما يؤهّلها لتحويل هذا الجزء من ريفنا المهمل والمتكاسل إلى منطقة استقطاب وجذب بشريين، ويتيح لها خلق فرص عمل كثيرة وفرص كسب متعدّدة.

جدول رقم (١): الواردات

	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٤
الرسوم التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلفين								
رسم تسجيل العقود		٠،٥٠				٥٧٥	٢٩٠٠٠	٣٩٥٠٠٠
رسوم الترخيص بالبناء والترميم		١٠٧١	٥٣٠٠٨	٧٧٢	١٣٦٠٠	١٤٢٠٢	١٦١٠٠	٢٠٦٤٥٢٥
إضافات (للمدارس)		٣٣٠٩	٥٨٠٣			١٠٨٢	٧٣٨٢	٥٥٧٥٣٢
رسوم متنوعة (الرسم على البيانات والدروس الفنية)		٩٤٢٠٠٤	٧٠٣٤		٢١٦٠	١٥٦٦٥	٥٠٦٥٠٠	٢٢٣٠٢٢٢
رسوم إنشاء المحارير والأرصفة وصيانتها		٧				٢٥٦٩		٥٤٨٣١
رسوم على القيمة التأجيرية (السكن)		٨٤		١١	٩٠٠	٣٧٢٥٠	٢٨٠٢٦٠	١٥٦٩٠٠٠
رسوم على القيمة التأجيرية (غير السكن)			٤٤٠			١٨٧٧٤		١١٦٣٠٠٠
رسم توزيع المحروقات					٤٨٥	٤٨٥٠	١٣٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
رسوم المزايدة العلنية			٨	٢٥		٧٠٠٠	٢٩٧٩١٠	١٧٥٠٠٠
جزاء نقدي أو غرامات + فائدة المال		١٩٦٠٦٥		١٥٢٥		٤١٢٥٠		٦٤٥٣٠٠٠
الرسوم التي تستوفيها الدولة أو المؤسسات العامة والخاصة لصالح البلديات (عائدات حكومية)		٢٦٣٠٥	٥٨٥٠٠	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	لا شيء		٢٥٠٠٠٠٠٠
حصة البلدية من موارد الصندوق البلدي المستقل لدعم الموازنة (٧٠٪)								
الحصة المخصصة لمشاريع التنمية (٣٠٪)								
العلاوات التي تحصّلها المؤسسات العامة والخاصة								
رسوم على استهلاك الكهرباء								٥٥٦٩٨١٠
رسوم على استهلاك الماء								٥١١٧٠٠٠
مساعدات (إنعاش اجتماعي)			٥٠٠					
حاصلات أملاك البلدية وإيرادات الأملاك المشاعية		٥٧١٠	٨٥٧٥	١٢٨٠٠	١٦٠٠٠	٩٩٧٠٠٠	٣٠٠٠٩٨٨	١٤٥٠٠٠٠٠
النقد المدور			٨٥١		٣٣٧٨	٨٩٥٠٨٠	١٣٧٩٣١	١٢٨٦٢٩٧٠
مجموع الواردات		٣٥٦٦٥	٧٩١٠٨	٩٧٤٥٣	١٨٤٧٦٧	٢٠٣٧٠٢٩	٥٥٤٧٠٨٨	٨٢٦٢١٧٩٨

جدول رقم (٢): المصارفات

	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٤
تعويضات الرئاسة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٨٠٠		٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
رواتب الموظفين	٢٧٤٥	٣٤٠٦	٤٥٦٠		١٦٢١٨	٨٩٣٥٠	١١٧٣٠٠	لا شيئ
رواتب الموظفين المؤقتين								
تعويضات مكافآت، درجات، معاش عائلة		٢٥١			٩٤٦	٢٥٠٠٠	-	٣٥٠٠٠٠
بدل إيجارات	١٥٠	١١٧٥	١١٧٥		٤٦٥٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠
محروقات ولوازم مفروشات	٣٧٥	٢٣٤٤	١٧٦٧		٧٥٧٩	١١٩٦٠٠	٤٣٥٠٠٠	١٥٤٠٠٠
قرطاسية	٢٧٧	٤٨٣،٦٥	٢٠٢		٥٦٥	٥١٨٥	١٦٦٠٠٠	٤١١٠٠٠
تنظيفات	٦٢٥				٨٩١٢،٥	١١٩٢٠٠	٥٥٩١٥٠	٨٣١٢٥٥٠
تجهيز			٤٤٤،٤٥		١٥٣٨٧،٦٥	١٢١٣٠٠	٥٢٤٣٥٠	٦٠٣٠٠٠
إنارات					١٠٧١٨			٥٦٨٠٨٥
مصاريف انتقال	١٨٥	٤٨٥٦	٩٤،٥		١٥٠٠			٢٩١٨٠٠
ملبوسات	١٨٥	٣١١	٤٩٩،٥		١٠٠٠	٢٠٠٠٠		
حراسة	٢٤٦٥	١٦٠٤			٦٠٠			٢٤٠٠٠٠
هاتف/بريد			٩٥		٣٩٥،٢٥	١٥٤٢،٥		٧٧١٧٤٥
صيانة مباني وآليات	١٩٣٥	٥٠	١٧١١،٨٠		٢٧٨١١	٣٧٠٠٠	٤٦٢٤٧٥	٥٤٩٠٠٠
إنشاءات المباني					٦٢٠٨			
رش مبيدات (أنهر، مجارير، بيوت خلاء)					٦٠٠			
تخصيصات صحية	٣٦٠	١٥٠	١٣٤		٢٤٥٧	٦٥١٥٠	٣٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
طرق ومجاري	٦٢٣٢	٤٣١٣	٦٣٠٣		٣٦٥١٧	٥٠٨٠٠٠	٩٤٩٠٠٠	٣١١٤٠٤٤٤
مياه ـ صيانة أقنية	٢٩٣	١٤٤	٥٤١		٣٨٧٠	٨١٨٦٥	٢٣٠٤٥٠	٥٣٦٣٠٠
إسعاف إحسان إسهامات	٨٦٠		٥٤٥		١٦٩٤			
رسوم دعاوى			١٠٠٠		١٠٠٠	٣٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
مساعدات رياضية، مكافآت ثقافية		٥٠٠			٤٤٠٠	١٠٠٠٠	٤٣٠٠٠	٣٧٥٠٠٠
مجاري وشبكة مجارير						٣٦٠٠٠		٢٣٧٩٠٠٠
استفبالات	١٦٢٩،٥	٣٣٥				١٧٢٥٣	٢٩٩٥٠٠	١٤٩١٠٠٠
صيانة مدافن							٢٤٥٠٠	٢٤٣١٠٠٠
غير ملحوظ	٢٦٤٥	٧٠٠٨،٥٠	٦٠١٠		١٠٠٠٠	٤٥٦٠٠	٢٥٢٥٠	٥٦٣٢٧٥٠
مجموع المصارفات		٢٦١٤٦	٨٤٣٢٤	٩٨٠٩٩	١٧١٨٢٤	١٣٦٨٥٤٤	٤٩٩٠٧٢٥	٥٨٣٢٢٦٨٢

جدول رقم (٣)

	المداخيل	المصارفات	الرصيد
	تحصيلات	نفقات مصروفة	
١٩٦٤	٣٥٦٦٥،٥٥	٢٦١٤٦،٠٦	فائض ٩٥١٩
١٩٧٠	٧٩١٠٨،١٠	٨٤٣٢٤،٣٥	عجز ٥٢١٦،٢٥
١٩٧٤	٩٧٤٥٣،٣٨	٩٨٠٩٩،٨٨	عجز ٦٤٦،٦٠
١٩٨٠	١٨٤٧٦٧،٦	١٧١٨٢٤،٦٠	فائض ١٢٩٤٣
١٩٨٨	٢٠٣٧٠٢٩	١٣٦٨٥٤٤،٥٠	فائض = رصيد مدور ٦٦٨٤٨٤،٥
١٩٩١	٥٥٤٧٠٨٨	٤٩٩٠٧٢٥	فائض = رصيد مدور ٥٥٦٣٦٣
١٩٩٤	٨٢٦٢١٧٩٨	٥٨٣٢٢٦٨٢	فائض = رصيد مدور ٢٤٢٩٩١١٦

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام